وزارة الداخليـــــــــــــة
مديرية الشرطة العامـــــــــــة
مركز البحوث والدراســـــــات

الأنماط المكانية للجريمة في العراق ١٩٧٩ - ١٩٩٠

الدكتور مضر خليل العمر

قسم الجغرافيا - كليـــــــة الآداب

جامعة البصـــرة

باشراف العميد اكرم عبد الرزاق /مدير المركـــز

١٩٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

(تقديـــــــــم)

تمثل هذه الدراسة منحىً جديداً في توجّهات مركز البحوث والدراسات في مديرية الشرطة العامة لمزج الخبرات المتنوعة في الحقول الامنيـــــة للبحث عن حلول ومعالجات للمشكلات الاجتماعية ذات الصلة بالجريمـــة والانحـــــراف .

وتحديد اقاليم الجريمة هو احد الاساليب الحديثة في السياسة الاجتماعية في اعتماد التوزيع الجغرافي للظواهر والمشكلات الاجتماعية وانتهـــاج سياسة مكانية تتناسب مع تركز المشكلة وحدتها في مناطق محددة .

وبناءً على ذلك تم تكليف الدكتور مضر خليل العمر من جامعة البصرة/ كلية الآداب/ قسم الجغرافيا لاعداد سلسلة دراسات حول هذا الموضـــــوع ابتداءها بهذه الدراسة التي تبحث في الانماط المكانية للجريمة في العراق خلال السنوات من ١٩٧٩ الى ١٩٩٠ وستتبعها دراسات وابحاث اخـــرى في هذا الصـــدد .

انّ التكامل بين التحليل الاجتماعي والتحليل الجغرافي يساعد في توفيـــر الارضية العلمية الصائبة لرسم السياسات الاجتماعية المتصلة بمنع الجريمة .

وقد اختار الباحث ثلاثة سنوات هي ١٩٧٩ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠ لقيـــاس التغييرات الحاصلة في التوزيع المكاني للجرائم في القطر والاحصـــاءات الخاصة بهـــا .

والبحث يشكل محاولة رائدة لرسم اقاليم الجريمة في العراق باعتمـــــاد متغيرات (عدد الجرائم/ نسبة الجريمة لكل عشرة الاف نسمة/ معامل نمـــو الجريمة/ معامل نمو نسبة الجريمة الى السكان ...) .

والدراسة معززة بالجداول التي تمثل الاحصاء الوصفي لانواع مختارة مـــن الجرائم وتراتب المحافظات حسب مجموع تراتب انواع مختارة من الجرائم .

كما عززت الدراسة بخرائط توضح التوزيع الجغرافي لعدد الجرائـــم .

وقد تكون بعض النتائج التي خرجت بها الدراسات هي نتائج متوقعة في ضوء عدة عوامل ، فحين تحتل (بغداد) العاصمة موقعا" متقدما" في عدد الجرائم فأن هذا امر لا يثير الاستغراب بحكم كون بغداد هي العاصمة والاكثر كثافة سكانية والاكثر في التناقضات الاجتماعية .. الخ .. الا ان بروز محافظات اخرى مثل الانبار وصلاح الدين وذى قار كأقاليم جغرافية لانماط معينة من الجرائم فانها امور تستحق الاهتمام والدراسة والتمحيص .

ان خطة مركز البحوث والدراسات هي الاستفادة من النتائج التي توصلت لها الدراسة ، مع القيام بدراسة امتدادية للدراسة المذكورة للسنوات مابعد ١٩٩٠ اخذين بنظر الاعتبار ظروف مرحلة ام المعارك وتاثيراتها على مسار اتجاهات الجريمة .. ومن ثم الوصول الى صيغ ومعالجات مقترحة للحد من الجريمة في جميع المحافظات ..

نامل ان تكون هذه الاسهامة من مركزنا خطوة صائبة على طريق خلق مجتمع امن . ومن الله العون والتوفيق .

عميد الشرطة

اكرم عبد الرزاق جاسم

مدير مركز البحوث والدراسات

١٩٩٣/١١/

* * شكـــر وتقديـــــر * *

يعـــود الفضل في إنجاز هذا البحث الى التعاون الجـــاد الذى لمسته من الاخوان في مركز الدراسات والبحـــــــوث في مديرية الشرطة العامة ، خاصة العميد اكرم عبـــد الرزاق والنقيب صادق حسين . كذلك يعود الفضل الى جامعـــــة البصرة التي منحتني تفرغا "علميا" لمدة سنة . لولا هـــــذا التفرغ لما توفر الوقت والمجال للقيام بهذا البحـــــــث لهم جميعا" جزيل الشكر والتقديـــــر .

الدكتور مضر خليل العمـــــــر

(١-١) المقدمة

يعتمد الكثير من الدول ، المتقدمة وغير المتقدمة ، اسلوب وضع سياسات اجتماعية social policy تفصيلية تتناسب مع التوزيع الجغرافي للظواهر والمشاكل الاجتماعية . بعبارة ادق ، تعتمد سياسة مكانية Area based policies تتناسب مع تركز المشكلة وحدتها .

تُرسم السياسات الاجتماعية عادة بعد دراسة ميدانية للظاهرة او المشكلة وتحليل علاقاتها المكانية ومسارات نموها . تحدد الدراسات الميدانية هذه (اقاليم المشاكل) وتؤشر درجة حدّة المشكلة في كل اقليم ومنطقة اعتمادا" على هذه الاقاليم توضع برامج المعالجة والمتابعة monitoring حسب الحاجة والامكانات المتوفرة .

الجريمة ظاهرة اجتماعية سلبية تتباين مكانيا" بين اقليم واخر ، مدينة واخرى ، بين منطقة سكنية وأخرى داخل المدينة الواحدة . لمعالجة هذه الظاهرة والسيطرة عليها من الضروري تحديد (اقاليمها) بدقة عالية قدر الامكان . يساعد تحديد (اقاليم الجريمة) في اتخاذ الاجراءات المناسبة لنوع الجريمة وتركزها . بعبارة ادق ، وضع السياسات الاجتماعية بصيغة علمية دقيقة موءثرة في المشكلة قيد الدرس .

ان دراسة المشاكل والظواهر الاجتماعية دون تحليل علاقاتها المكانية لا يساعد كثيرا" في فهمها وايجاد الحل لها . بتكامل عمل علماء الأجتماع (الذين يقومون بدراسات غير مكانية) وعمل الجغرافيين (التحليل المكاني) يمكن تحديد ورسم (اقاليم المشاكل الأجتماعية) ودراستها بعمق مما يوفّر أرضية علمية صلبة لرسم سياسات اجتماعية واتخاذ قرارات تتناسب مع حاجة كل منطقة وظروفها . تقدم مثل هذه البحوث والدراسات تشخصيا" تحليليا" يشابه التحليلات المرضية و (الاشعة) التي

يعتمدها الاطباء لوصف العلاج الناجع دون تخمين اءو اجتهـــاد قد لا يصيب العلة ولا يحدد نوع الدواء وكميته المناسبة اءو حتى مكـــان المرض الحقيقي .

تدرس الجغرافيا الانسان ضمن البيئة التي يعيش فيهـــا ويعمل . والجريمة ظاهرة سلبية في هذه البيئة ، ولها صلتهـــا بنوعيات معينة من البيئات . من هنا جاء اهتمام الجغرافيين بدراســة الجريمة ، وكان لهم الباع الطويل في الدول المتقدمة في خدمـــة مجتمعاتهم ببحوث تطبيقية تخدم سياسة الدولة. وجغرافيو القطر ليســو اقل (وطنية) ولا أقل حبا" لشعبهم وقيادتهم ، من هذا المنطلق كتــب هذا البحث وستقدم الجهود اللاحقة اءن شاء الله .

(ـ ب) هـدف البحـــث :

يهدف هذا البحث الى استشفـاف التوزيع الجغرافي للجريمة في العراق باعتماد اكثر من متغير واحد ،مع تاءشير مسار الجريمة حســب نوعها وصولا" الى رسم حدود (اقاليم الجريمة) في العراق خلال فتـــرة الدراسة التي تمتد من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٩٠ .
الهدف وصف الانماط المكانية للجريمة ومساراتهـــــــا .

(ـ ج) طريقة التحليـــل :

لا يعني الوصف عدم وجود تحليل علمي ، بل سنصف الجريمـــة احصائيا" ونحلل مسارها علميا" . اءنه وصف علمي موضوعي و لتحقيق هـذا النوع من الوصف سنعتمد الطرائق الاحصائية التالية لتحليل البيانات التـي وفرها مركز الدراسات والبحوث التابع الى مديرية الشرطة العامة في وزارة الداخلية للسنـــوات ١٩٧٩ - ١٩٩٠ .

اـ الاحصاءات الوصفية ،مثل : المعدل ، الوسيط ، الانحراف المعيارى معامل التباين والمدى .

ب ـ معامل العلاقة البسيط مع متوالية عددية تمثل النمو المتصاعد بتواتر منظم .

٢- التوزيع الجغرافي للجريمة

٢-أ) التوزيع الكمّي للجريمة :

ليس سهلا" رسم خارطة التوزيعات الجغرافية للظواهر الاجتماعية وذلك لأن هذه الظواهر في حالة تبدل وحركة مستمرة . وحتى اذا رسم التوزيع الجغرافي لأية ظاهرة في فترات زمنية متلاحقة فأن هذا لا يعطي كل الحقيقة لأن الظاهرة الاجتماعية متعددة الابعاد والنظر اليها يكون في الغالب من زوايا مختلفة . وهذا هو جوهر المشكلة .

فالجريمة كظاهرة اجتماعية سلبية قد ينظر لها من (زوايا) مختلفة : حدوث الاجرام ، المجنى عليهم ،المتهمين ، نوع الجريمة ، نوع الضحايا ، نوع المتهمين ،عوامل السيطرة ، العوامل النفسية ، العوامل الاجتماعية ، العوامل الاقتصادية ، العوامل السياسية وغيرها . في هذا المبحث سنسلط الضوء على جانب واحد من هذه الجوانب ، الا هو الجانب الكمي لحدوث الجريمة .

يتفنن الجغرافيون في تصنيف البيانات قبل اسقاطها على الخرائط وينسبون كل طريقة الى نوع معين من التوزيعات (حسب نوع ودرجة الانحياز في البيانات واتجاهه) . ولسنا هنا في مجال المفاضلة بين هذه الطرق ، وسنعتمد احداها التي نعتقد بانها تفي الغرض في الوقت الراهن كما سنعتمد ترتيب البيانات تصاعديا" وتقسيمها طبقا" لذلك .

تمتد فترة الدراسة الى اثنتي عشر سنة ، وخلال هذه الفترة تعرض القطر الى عدوان مسلح لذا رأينا أن نختار ثلاثة سنوات :
واحدة تسبق العدوان المجوسي (١٩٧٩) وأخرى أثنائه (١٩٨٥) وثالثة

في نهاية فترة الدراسة (١٩٩٠) . سيساعدنا هذا التصنيف الزمني في معرفة التباين المكاني والزماني للجريمة (اجمالا) مع تاءشير المحافظات التي يكون للجريمة فيها ميل للزيادة . ستكون هذه كمقدمة تساعد في تاءشير اتجاهات نمو الجريمة في القطر .

٢ـاـ ١) التوزيع الجغرافي للجريمة عام ١٩٧٩

بلغ عدد الجرائم المسجلة في دوائر الشرطة في عموم محافظات القطر عام (١٩٧٩) : (٧٠٠٦٤) جريمة . وكان التباين العددي للجريمة بين محافظات القطر كبيرا" (معامل تباين ١١٨٪) وبقيمة كبيرة للانحراف المعياري (٢٣ر٤٥٩٣) . وقد سجلت بغداد (بحكم عدد سكانها) أعلى القراءات (٢١٧٥٩) . وقد سجلت محافظات : نينوى ديالى ،بابل والبصرة عددا" يفوق المعدل العام للجريمة (٤٤ر٣٨٩٢) في القطر خلال هذه السنة . تعرض الخارطة رقم (١) التوزيع الجغرافي للجريمة عام ١٩٧٩ وتوضح هذه الخارطة اءن عدد الجرائم في محافظات دهوك ،ميسان ، صلاح الدين ، المثنى واربيل كان اءقل من الفين بينما تراوح العدد بين (٢٠٠١ - ٤٠٠٠) جريمة في محافظات السليمانية ، واسط ،الانبار ، النجف ،القادسية ، التاءميم ، ذى قار كربلاء والبصرة . وكانت اعلى التسجيلات ، بعد بغداد ،(٤٠٠١ - ٥٠٠٠) في محافظات : نينوى ، بابل وديالى ((يتناسب ذكر المحافظات مع عدد الجرائم فيها تصاعديا")) .

٢ ـاـ ٢) التوزيع الجغرافي للجريمة عام ١٩٨٥

ازداد عدد الجرائم المسجلة في القطر عام ١٩٨٥ بنسبة (٨ر١٢١٪) عما كانت عليه عام ١٩٧٩ ، (زيادة قدرها ٨ر٢١٪ عن العدد المسجل في سنة الاساس) . وقد ارتفع المعدل العام لعدد الجريمة في محافظات القطر ليصل الى (٦٧ر٤٧٤١) ولكن كان التباين

بين المحافظات اقل مما كان عليه عام ١٩٧٩ (معامل تباين ٩ر١٠٢٪) بقيت بغداد تحتفظ باعلى تسجيل للجريمة ، مع زيادة بنسبة (٤ر٦٪) عن تسجيلها عام ١٩٧٩ .سجلت محافظات نينوى ، ديالى ، بابل والبصرة قراءات تفوق المعدل . واذا نظرنا الى عدد الجرائم في المحافظات تصاعديا" فسنجد اءن محافظات دهوك ، ميسان وواسط كان العدد فيها يقل عن الفي جريمة ، وتراوح العدد بين (٢٠٠١ - ٤٠٠٠) في محافظات : السليمانية ، المثنى ، النجف ، كربلاء ، صلاح الدين ، القادسية ،اربيل والتاءميم . توضح الخارطة رقم (٢) اءن محافظات : ذى قار ، بابل والبصرة قد سجلت اعدادا" من الجرائم تتراوح بين (٤٠٠١ - ٥٠٠٠) . وتعدى عدد الجرائم في المحافظات التالية العدد (٥٠٠١) : ديالى ، الانبار ونينوى .

٢ـ٣) التوزيع الجغرافي للجريمة عام ١٩٩٠

ارتفع عدد الجرائم عام ١٩٩٠ في القطر ليصل الى (٨٧٥١٦) بزيادة قدرها (٥٥ر٢٪) عما كان عليه العدد عام ١٩٨٥ و (٩١ر٢٤٪) عن العدد في عام ١٩٧٩ . وازداد في ذات الوقت التباين بين المحافظات (بلغ معامل التباين ٩٦ر١٢٧٪) وكان المعدل العام لعدد الجرائم في القطر في عام ١٩٩٠ (٤٨٦٢) ، كان لبغداد العدد الاكبر (٢٨٨٣٨ - ٩٥ر٣٢٪ من مجموع القطر) . سجلت محافظات: نينوى ، الانبار وبابل اعدادا" تفوق المعدل . توضح الخارطة رقم (٣) التوزيع الجغرافي لاعداد الجريمة في محافظات القطر عام ١٩٩٠ . في هذا العام قل عدد الجرائم المسجلة في دوائر الشرطة في محافظتي دهوك وميسان عن الالف جريمة ، بينما سجلت المحافظات التالية اعدادا" تتراوح بين (١٠٠١ - ٢٠٠٠) : المثنى ، اربيل والسليمانية . وسجلت المحافظات التالية اعدادا" تتراوح بين (٢٠٠١ - ٤٠٠٠) وشكل تصاعدى: ذى قار ، التاءميم ،واسط ،النجف والبصرة . وبين (٤٠٠١- ٥٠٠٠) جاء تسجيل محافظات كربلاء ، القادسية ، ديالى وصلاح الدين . وكانت اعلى اعداد

للجرائم في محافظات نينوى ، بابل والانبار ،بعد بغداد .

كان هذا منظورا" عدديا" للجريمة في محافظات القطر ولثلاث سنوات مختلفة . وقد كانت بغداد اكثر تعرضا" للجريمة من غيرها ،تلتها محافظات نينوى وبابل وديالى والانبار . وقد تباين تراتب المحافظات فقد تفاقم عدد الجرائم في البعض اكثر من غيره . وتشير الخرائط الثلاث الى تناقص اعداد الجريمة في بعض المحافظات .

لتكملة الدراسة ،وقبل النظر في اتجاهات نمو الجريمة في محافظات القطر من الضرورى النظر الى نسبة حدوث الجريمة قياسا" الى عدد سكان المحافظات ومثل هذه النظرة الفاحصة أساسية لرسم حدود اقاليم الجريمة بعلمية وموضوعية دون اعتماد مؤشر واحد (عدد الجريمة) .

٢-ب) التوزيع الجغرافي لنسبة الجريمة الى السكان "

سنتبع في هذا المبحث ذات الخطى المتبعة سابقا" في اختيار ثلاث سنوات (١٩٧٩ ، ١٩٨٥ و ١٩٩٠) لعرض التوزيع الجغرافي للجريمة في محافظات القطر خلال فترة الدراسة . كذلك سنعتمد ذات الطريقة في تصنيف البيانات قبل اسقاطها على الخرائط تمشيا" مع وحدة المنهج والاسلوب رغم ان توزيع القيم هنا(طبيعي normal) وذلك لانها نسب (من كل عشرة الاف نسمة) وتباينها قليل قياسا" باعداد الجريمة .

٢-ب-١) التوزيع الجغرافي عام ١٩٧٩

كانت نسبة حدوث الجريمة في القطر اجمالا" عام١٩٧٩ :(٣٨ر٥٨) جريمة لكل عشرة الاف نسمة ، وكان معدل النسبة للمحافظات (٢٦ر٦٠) وبمعامل تباين قيمته (٧ر٤٠٪) . على غير التقسيم العددى فقد جاءت محافظة كربلاء بالمرتبة الاولى (٨ ٠ر١٢٩) تلتها محافظة ديالى (٦١ر٨٣) والمثنى (٢ر٨١) والنجف (٣٤ر٧٦) ثم بابل (٣١ر٧٦) . تعرض الخارطة رقم (٤) التوزيع الجغرافي للجريمة حسب نسبتها الى السكان عام١٩٧٩ .

لقد كان تراتب محافظات القطر بتسجيل نسب تتراوح بين (٢٥-٥٠)كمايلي :

السليمانية :(٢٩ر٧) ، اربيل :(٣٤ر٢) ،نينوى :(٣٧ر٢) ،ميسان:(٣٨ر٤)
البصرة :(٣٩ر٣) ،صلاح الدين :(٤٣ر٢) ودهوك :(٤٣ر٨٢) .
اءما المحافظات التي سجلت نسبا" تتراوح بين (٥٠ر١ - ٧٥) فهي :ذى قار :
(٥٣ر٤) ،الانبار :(٥٤ر٣) ،واسط :(٥٦ر٣) ، التاءميم :(٦٧ر١)والقادسية :
(٧٣ر٢) .

باجراء مقارنة بسيطة بين الخارطة رقم (١) والخارطة رقم (٤) نلاحظ كيف اختلف التوزيع الجغرافي للجريمة في القطر . فبعد اءن كانت بغداد محط الانظار في الحساب العددى تخلفت في حساب النسبة وحلت محلها محافظة كربلاء . وبقيت محافظتي ديالى وبابل ضمن الاقليم الثاني للجريمة . هذا هو الحال عام ١٩٧٩ ، فهل استمر خلال فترة الدراسة اءم تغيرت الانماط كذلك ؟ .

٢-ب - ٢) التوزيع الجغرافي للجريمة عام ١٩٨٥ :

كانت النسبة الاجمالية للقطر لحدوث الجريمة عام ١٩٨٥ هي (٥٤ر٧٥) جريمة لكل عشرة الاف نسمة ،وبلغ معدل النسبة للمحافظات (٦٠ر١٨) ومعامل تباين قيمته (٣٨ر٥١٪) . تشير هذه الارقام الى ثبوت النسبة وتقاربها بين محافظات القطر . مع هذا فقد اختلف التوزيع الجغرافي فقد برزت محافظة الانبار لتسجل اعلى النسب (١٠٥ر٠٤) ، تبعتها محافظات المثنى (٩٨ر٨٩) كربلاء (٨٨ر١٧) وديالى (٨٧ر٤٨) « انظر الخارطة رقم (٥) »وسجلت المحافظات التالية نسبا" تتراوح بين (٥٠-٢٥ر١) : السليمانية :(٢٦ر٤) ، واسط :(٣٣ر١) ، ميسان : (٣٦ر٨) ، البصرة :(٣٧ر٨) ،دهوك :(٣٨) اربيل: (٤٤ر٥) وبغداد : (٤٩ر٨) . نلاحظ هنا اءن نسبة بغداد قد انخفضت من (٦٨ر٢) الى (٤٩ر٨) ومن الضرورى التنويه هنا باءن اعداد السكان المسجلة في الكتاب السنوى للاحصاء (الجهاز المركزى للاحصاء -بغداد) تكون دقتها عالية في سنوات التعداد فقط ، وفي السنوات الاخرى تكون تقديرية وتتاءثر بالتبدلات والتغييرات الادارية التي تحصل ومع هذا فهي البيانات الوحيدة المتوفرة التي يمكن الاعتماد عليها .

سجلت المحافظات التالية نسبا" تتراوح بين (١ر٥٠-٧٥) وهي : نينوى (٨ر٥٠) ،التاءميم (٧ ١ر٦٠) ، النجف (٩ ١ر٦٠) ،ذى قار (٨ر٦١) ، القادسية (٤ر٦٤) ،بابل (٦ر٦٦) وصلاح الدين (٣ر٧٣) تشير مقارنة الخارطتين (رقم ٣ و ٥) الى اءن محافظتي الانبار وديالى تحتلان مراتب متقدمة في المعيارين (العدد والنسبة) . كذلك تشير الخارطتان (٤ وه) الى اءن محافظتي المثنى وكربلاء لا زالتا ضمن مركز الثقل لهذه الظاهرة السلبية .

٢-ب - ٣) التوزيع الجغرافي للجريمة عام ١٩٩٠

انخفضت النسبة الاجمالية لحدوث الجريمة في القطر عام ١٩٩٠ لتصل الى (٩ ٥ر٤٥) ، وكان معدل النسبة لمحافظات القطر (٥ر٤٢) ومعامل تباين قيمته (٥٢٪) . تشير هذه الارقام الى اءن نسب بعض المحافظات قد انخفضت كثيرا" ، ولكن التباين بين المحافظات قد ازداد . وقد فاقت بغداد جميع محافظات القطر في انخفاض نسبتها (٩ ١ر٥) ، لعل مرد ذلك الى التغيير الذى حصل في حدودها الادارية . في عام ١٩٩٠ لم تسجل اءية محافظة نسبا" تفوق ال (١٠٠) ، وكان تراتب المحافظات تصاعديا" كمايلي : بغداد (٢ر٥) ، ميسان (٢ر١٦) ، السليمانية (٢ر١٨) اربيل (٢٠) ،دهوك (٤ر٢٦) ذى قار (١ر٢٧) نينوى (٦ر٣٠) ، المثنى (٧ر٣٥) ، البصرة (٣٩) ، ديالى (٧ر٤٥) بابل (٤٨) ، التاءميم (٨ر٤٩) ، النجف (٣ر٥٥) ، واسط (٧ر٥٥) صلاح الدين (٥ر٥٩) ، الانبار (٦ر٧٣) ، القادسية (٩ر٧٨) وكربلاء (٤ر٨٠) . في عام ١٩٩٠ برزت محافظة القادسية بعد اءن ارتفعت النسبة فيها من (٤ر٦٤) عام ١٩٨٥ الى (٩ر٧٨) وتراجعت نسب المحافظات الاخرى . ولم تتصاعد النسبة في محافظة صلاح الدين (كانت ٢ر٤٣ واصبحت ٣ر٧٣ ثم انخفضت الى ٥ر٥٩) ولكن تناقص النسب في محافظات القطر جعلها تبرز كمحافظة تعاني من الجريمة .

بعد اأن نظرنا الى ظاهرة الاجرام من زاويتين مختلفتيـــــن : العدد والنسبة لم يبق امامنا خيار غير اأن نحلل مسار نمو هذيـــــن المعيارين . سنقارنهما ، لكل محافظة ، مع متوالية عدديـــــــة (١ ، ٢ ، ٣ ، ٠٠) مفترضين اأن النمو المتصاعد يتوافق مع هـــذه المتوالية ويختلف عنها (سالبا") عند السيطرة وتحجيم هذه الظاهـــرة وهذا هو موضوع الجزء التالي من هذا البحث .

٣ - اتجاهات نمو الجريمة ١٩٧٩- ١٩٩٠

في الجزء السابق تم عرض التوزيع الجغرافي لاعداد ونســـــب الجريمة في محافظات القطر لثلاث سنوات . وقد تباينت الانماط زمانيـا" كما تباينت بين المعيارين (عدد الجريمة ونسبتها الى عدد السكان) . اأشار هذا التباين الى نمو موجب للجريمة في بعض المحافظات وتحجـم وتناقص في حدوثها في البعض الاخر . دعت هذه الملاحظة الى تحليـل نمط النمو لعدد الجريمة ونسبتها الى السكان لجميع محافظات القطـــر خلال فترة الدراسة (١٩٧٩ - ١٩٩٠) ، سنبدأ بعرض معامـــلات نمو اعداد الجريمة .

٣-٦) اتجاهات نمو عدد الجريمة

لقد كان عدد الجرائم المسجلة عام ١٩٨٨ قليلا" جدا" قياســـا" بالسنوات التي سبقت تلك السنة والتي تلتها وعلى عموم محافظات القطر .

لقد كان العدد الاجمالي للجرائم في القطر سنة ١٩٨٨ :(٢٦٦٣٤) بينما كان العدد في عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٠ (٨٧٦٣٠و ٨٧٥١٦) على التوالي و يؤثر هذا حتما" على قيم معاملات نمو الجريمة ، لذا رائينـــا اأن نحلل النمو مرتين : الاولى للفترة ١٩٧٩-١٩٨٧ ، والثانيـــة للفترة ٩٧٩ - ١٩٩٠ . وبعد اجراء التحليل الاحصائي اتضح صواب رائينا هذا . ففي الفترة الاولى سجلت محافظتا بابل (٠٫٣٣-) و واســـط (٠٫٤٩٢-) معاملات نمو سالبة . اأما محافظات القطر الاخرى فجميعهـــا

قد سجلت معاملات نمو موجبة لعدد الجرائم . وقد كانت حسب التراتب التنازلي التالي : الانبار (٠ر٩٤٣+) ، صلاح الدين (٠ر٨٧٣+) نينوى (٠ر٨٤٩+) ،ذى قار (٠ر٨٢٩+) ،اربيل (٠ر٧٩١+) ديالى (٠ر٦٤٠+) ،بغداد (٠ر٦٣٢+) ،التاءميم (٠ر٤٧٩+) ،البصرة (٠ر٤٧٤+) ، القادسية (٠ر٤٧٣+) ، المثنى (٠ر٤٥١+) السليمانية (٠ر٣٠١+) كربلاء (٠ر١٨١+) ، دهوك (٠ر١٥٠+) ، ميسان (٠ر٠٨٢+) والنجف (٠ر٠٢٠+) .

توضح الخارطة رقم (٧) التوزيع الجغرافي للمحافظات حسب درجة (معامل نمو) نمو الجريمة للفترة ١٩٧٩-١٩٩٠ . تشير هذه الخارطة الى ان محافظتي صلاح الدين (٠ر٨١٧+) والانبار (٠ر٦٥٦+) تعانيان من تفاقم لعدد الجريمة فيهما . وسجلت المحافظات التالية تذبذبا" في اعداد الجريمة مع ميل للزيادة : نينوى (٠ر٢٥٠+) ،بغداد (٠ر٢٤٩+) ،بابل (٠ر١٩٥+) ، كربلاء (٠ر١٦٣+) ، واسط (٠ر١٠١+) النجف (٠ر٢٥٠+) القادسية (٠ر٢٤٣+) وذى قار (٠ر١١٨+) . وكان النمو السالب الواضح في محافظة دهوك (٠ر٥٦٥-) اما محافظات : السليمانية (٠ر٤١٦-) ، التاءميم (٠ر٠٣٧-) ، اربيل (٠ر١١٢-) ، ديالى (٠ر٢٢٢-) ، المثنى (٠ر٢٢٩-) ، ميسان (٠ر٤٨٤-) والبصرة (٠ر١٧٥-) فقد كان تذبذب اعداد الجريمة فيها يميل الى التناقص مع مرور الزمن . بمقارنة معاملات النمو للفترتين نلاحظ ان المحافظات التالية قد تناقص عدد الجريمة فيها بانتهاء الحرب المفروضة على قطرنا : نينوى (٠ر٨٤٩+ ، ٠ر٢٥٠+) ، اربيل (٠ر٧٩١+ ، ٠ر١١٢-) ،ديالى (٠ر٦٤٠+ ، ٠ر٢٢٢-) ، بغداد (٠ر٦٣٢+ ، ٠ر٢٤٩+) وذى قار (٠ر٨٢٩+ ، ٠ر١١٨+) نتيجة هذا كان معامل نمو عدد الجريمة في عموم القطر للفترة الاولى بقيمة (٠ر٧٠٤+) وانخفض ليصل الى (٠ر١٩٢+) لفترة الدراسة باكملها .

٣ ـ ب) اتجاهات نمو نسبة الجريمة

يشير مسار نسبة حدوث الجريمة الى كل عشرة الاف نسمة الى وجود تذبذب دون وجود مسار واضح . وبالتاكيد فان للتبدلات الادارية ودقة الاحصاءات السنوية اثر في هذه النسبة . اضافة الى هذا ، فقد انخفضت النسبة العامة للقطر عام ١٩٨٨ الى (٢٥ر٣١) بعد ان كانت (٥٣ر٨٣) في عام ١٩٨٧ وعاودت الزيادة بعد هذا .

عند تحليل مسار النمو احصائيا" وجدنا ان مسار نمو نسبة الجريمة في القطر يميل الى التناقص (٤٤ر٠-) خلال فترة الدراسة (٧٩-١٩٩٠) .

لقد سجلت محافظة صلاح الدين تذبذبا" في نسبة حدوث الجريمة مع ميل للزيادة (٣٣٨ر٠+) ، وقد كانت قيمة معامل النمو للفترة ٧٩-١٩٨٧ (٥٨٢ر٠+) ، ولم تنخفض النسبة عام ١٩٨٨ كثيرا" كما حدث في معظم محافظات القطر . كان الميل لتناقص النسبة واضحا" في محافظات: دهوك: (٧٧ر٠-) ، السليمانية: (٧٤ر٠-) ، ديالى: (٦٨ر٠-) بغداد: (٥٨ر٠-) ، بابل: (٧٨ر٠-) ، وميسان: (٦٦ر٠-) . اما محافظات القطر الاخرى فقد كان تذبذب النسبة فيها يميل الى التناقض « انظر الخارطة رقم (٨) »

تميل نسبة حدوث الجريمة الى النمو الموجب خلال الفترة ٧٩-١٩٨٧ في المحافظات التالية : نينوى: (٦٦ر٠+) ، اربيل: (٥٢ر٠+) الانبار: (٧١ر٠+) ، صلاح الدين: (٥٨ر٠+) وذى قار: (٦٥ر٠+) . وكانت قيمة معامل نمو النسبة للقطر خلال هذه الفترة: (٠٧٥ر٠+) . وكانت معاملات النمو الموجبة الضعيفة في محافظات : التاميم (٠٣٢ر٠+) القادسية (٠٩٢ر٠+) ، المثنى (٠٧٧ر٠+) والبصرة (٣٠٨ر٠+) .

لقد كان للحرب المفروضة على قطرنا الحبيب اثر على زيادة نمو ظاهرة الاجرام في القطر . ولولا تدارك القيادة الحكيمة للموقف واتخاذها اجراءات رادعة لاُستفحل الامر .

بعد اٴن استعرضنا التوزيع الجغرافي للجريمة (اجمالا ") وتاٴشير مسار نموها في محافظات القطر خلال فترة الدراسة آن الاوان الان للنظر الى نوع الجريمة وتوزيعها (حسب النوع) في محافظات القطر . سننهج ذات النهج : تحليل الجريمة عدديا " وتاٴشير مسار نموها . وهذا هو موضوع الجزء التالي من هذا البحث .

٤- التوزيع الجغرافي لانواع مختارة من الجريمة

لقد اختير احد عشر نوعا " من انواع الجريمة استنادا " على مجموع تكرار حدوثها وهي : الجرح والضرب والايذاء العمد ، السرقة ، القذف والسب ، التهديد ، الاحتيال ،الاعتداء على الموظفين ، القتل العمد ، تنظيم الحياة الاقتصادية ، التخريب واتلاف الممتلكات العامة ، اللواط والاغتصاب وهتك العرض والبغاء والسمسرة .

٤-اٴ) التوزيع الكمي لانواع مختارة من الجريمة

بعد اٴن تم تحديد انواع الجريمة واجهنا مشكلة التكرار عند رسم خرائط التوزيعات (٣٣ خارطة ،احد عشر خارطة لكل سنة : ١٩٧٩ ، ١٩٨٥ و ١٩٩٠) . تجنبا " لهذا التكرار راٴينا الاكتفاء بالاشارة الى التطرفين في كل سنة : المحافظات الاكثر والاقل تعرضا " لانواع الجريمة المختارة . عوضا " عن الخرائط سنعتمد جداول تقدم الاحصاءات الوصفية للمتغيرات (انواع الجرائم) المختارة . لا تعرض هذه الجداول التوزيع الجغرافي الا اٴنها تسهم في توضيح جوانب الظاهرة قيد الدرس في سنة محددة . ومجمل الجداول الثلاث تؤشر مسار النمو العددي لهذه الانواع في عموم القطر . سنتناول الجريمة حسب الترتيب المذكور في اعلاه (حسب تكرار حدوثها خلال فترة الدراسة) .

٤-٦-١) التوزيع الجغرافي للجريمة عـــام ١٩٧٩

جرائم الجرح والضرب والايذاء العمد

بلغ مجموع المسجل من هذا النوع من الجرائم في القطـــــــر (٢٦٨١٦) جريمة . تباينت محافظات القطر في وجود هذه الظاهـــرة فقد بلغ معامل التباين (١٢٣ر٦٧٪) ، وكان الفرق العددى بيـــن محافظتي بغداد ودهوك (٨٣١٥) . انظر الجدول رقم (١) . سجلت المحافظات التالية قراءات تفوق المعدل العام للقطر ، مرتبـــة تنازليا" بعد بغداد : البصرة ،ديالى ، بابل ونينـــوى .

جريمة السرقـــــة

في عام ١٩٧٩ سجلت (١٢٢٣٨) جريمة سرقة في القطـــــــر وتباينت محافظات القطر في هذا التسجيل بمعامل تباين عالي قـــــدره (٢١ر٦٢٪) . وكان الفرق العددى بين محافظتي بغداد وميســـان (٦٣٨٧) ، وكانت المحافظات التالية في النصف الاعلى (اعلى من الوسيط) وبتراتب تصاعدى : النجف ، السليمانية ، الانبار ، القادسية ، ديالـــى نينوى ، بابل ، البصرة وبغـــداد .

جريمة القذف والسب

كان معدل عدد جرائم القذف والسب المسجلة في محافظات القطر عام ١٩٧٩ (٣ر٤٥٨) جريمة ، وكان التباين بين المحافظات قليـــــل نسبيا" في تسجيل هذه الظاهرة . وكان الفرق العددى بين محافظتـــي بغداد وميسان (١٧٤١) . وجاءت المحافظات التالية بقراءات تفـــــوق المعدل وبتراتب تصاعدى : القادسية ، التاميم ، بابل ،كربلاء ، ديالى وبغداد .

جريمة التهديد

بلغ عدد حالات التهديد المسجلة في دوائر الشرطة عـــام ١٩٧٩ (٦٥٠٢) حالة ، وكان الفرق بين محافظات القطر قليلا" وقد ادى هـــذا الى تقليل الفرق بين المعدل والوسيط (اءنظر جدول رقم ١) . سجلـــت المحافظات التالية قراءات تفوق المعدل : ذى قار ، نينوى ، التاءميـــم ، القادسية ، النجف ، ديالى ، بابل وبغداد .

جريمة الاحتيال

سجلت دوائر الشرطة (١٨٩٣) حالة احتيال خلال عام ١٩٧٩ ، وكانت نسبة بغداد منها (٣٩ر٦٪) ، وكان الفرق العددى بينها والمسجـــل في محافظة صلاح الدين (٧٣٦) . وقد كان التباين كبيرا" بين محافظات القطـر في هذا المجال بحيث سجلت فقط اربع محافظات عددا" يفوق المعدل العـــام للقطر ، وهي كمايلي تنازليا" : بغداد ، نينوى ، النجف وكربلاء .

جريمة الاعتداء على الموظفين

بلغ معدل عدد حالات الاعتداء على الموظفين في محافظات القطـــر عام ١٩٧٩ (١٧٤ر٨) وكان التباين بين المحافظات قليلا" في هذا المجـــال ولتركز الدوائر الرئيسية في بغداد ولسعتها وعدد سكانها الكبير فقد كانت حصتها كبيرة نسبيا" (٩ر٢١٪) . سجلت المحافظات التالية اعدادا" تفوق الوسيـــط (تصاعديا" : واسط ، الانبار ، التاءميم ، ديالى ، ذى قار ، بابل ، نينوى ، البصـرة ثم بغداد . وكانت محافظة السليمانية الاقل تسجيلا" في هذا النوع من الجرائم .

القتل العمد

في عام ١٩٧٩ حدثت (١٥٧٩) حالة قتل عمد ، وكانت محافظة المثنى الاقل تسجيلا" ، تقابلها بغداد بنسبة (٧ر٢٣٪) من المجموع وقد سجلت المحافظات التالية اعدادا" تفوق المعدل : البصرة ، ذى قار نينوى ، السليمانية وبغداد .

تنظيم الحياة الاقتصادية

تختلف الجرائم الاقتصادية عن غيرها من الجرائم في العديد من النقاط . مايهمنا هنا ان متابعتها امر راجع الى موقف سياسي (مركزى او محلي - من قبل المحافظ) . فدوائر الشرطة لا تتوانى عن متابعة المتلاعبين الا انها قد تغض النظر حسب الاوامر لسبب او لآخر . بعبارة ادق ، الارقام هنا لا تمثل الواقع ، بل تمثل الحالات التي قامت السلطات بمتابعتها فقط .

بلغ عدد الحالات المسجلة في دوائر الشرطة (١٣٥١) ، لبغداد حصتها (٣ر٢٦٪) ، وقد قل العدد المسجل في محافظة صلاح الدين بـ (٣٤٩) حالة عن بغداد . وكانت المحافظات التالية اكثر سيطرة وتنظيما" للحياة الاقتصادية : التاميم ، بابل ، السليمانية ، الانبار ، نينوى ، اربيل وبغداد .

جرائم التخريب واتلاف الممتلكات العامة

كان عدد حالات التخريب المسجلة في مراكز الشرطة عام ١٩٧٩ (١٠٠٨) حالة ، وكان التباين بين المحافظات قليل . وقد سجلت المحافظات التالية اعدادا" تفوق الوسيط (تصاعديا") : بابل ، كربلاء ، واسط ، نينوى ، القادسية ، البصرة ، ديالى وبغداد . وكانت نسبة بغداد من مجموع

الحالات المسجلـــة (٣ر١٨٪) .

جرائم اللواط والاغتصاب وهتك العرض

تباينت محافظات القطر في تسجيل هذا النوع من الجرائـــــم وجاءت المحافظات التالية بقراءات تفوق المعدل : بابل ، نينوى ،ذى قار النجف ،البصرة وبغداد (٢٧٪) .

جرائم البغاء والسمسرة

لم تسجل المحافظات التالية اية حالة من هذا النوع من الجرائـــم : السليمانية ،صلاح الدين ، المثنى وميسان . وكان لبغداد نسبتها العاليـــة (٣ر٤٢٪) . لهذا السبب ارتفعت قيمة معامل التباين وانخفضت قيمة الوسيط انظر جدول رقم (١) .

هذا عرض سريع اجمالي لاحد عشر نوعا" من الجرائم وتوزيعها المكانـي خلال عام ١٩٧٩ . هل تغير الحال كثيرا" عام ١٩٨٥؟؟ هل بقيت الانمـاط نفسها ام حدث تعديل وتغيير في مواقع وتراتب المحافظات بسبب الحـــرب التي شنها المجوس على العـــراق ؟

٤-T- ٢) التوزيع الجغرافي للجريمة عام ١٩٨٥

جريمة الجرح والضرب والايذاء العمد

بلغ مجموع المسجل في دوائر الشرطة من هذا النوع من الاجـــــرام عام ١٩٨٥ (٢٤٨٦٧) جريمة وهو اقل من المسجل عام ١٩٧٩ الا ان التباين

بيـن المحافظات كان اقل (٨ر١١٨٪) نسبيا" . اءنظر الجدول رقـم (٢) . نالت بغداد نسبة (٨ر٣٠٪) من المجموع ، وسجلت المحافظات التالية قراءات تفوق المعدل : الانبار ، ديالى ، بابل ، ذى قـــار ، نينوى ،البصرة ،وبغداد . وكان الفرق بين قراءات بغداد ودهـــواء (٧٤٥٢) .

جريمة السرقـــة

لقد ازدادت اعداد جرائم السرقة في القطر عام ١٩٨٥ عما كانـت علية عام ١٩٧٩ بنسبة (٥٥ر١٥٠٪) ، وتناقص التباين نسبيا" بيـــن المحافظات ، الا اءن المدى ازداد (٧٩٦٠) .

سجلت بغداد هنا نسبة عالية جدا" (٢ر٤٤٪) من المجموع ولهذا لم تسجل قراءات اعلى من المعدل الا في محافظة ديالى ،ولهذا السبب ايضا" كـان الفرق بين المعدل والوسيط كبيرا" (١١ر٧ ٤٢) .

جريمة القذف والسب

تناقص عدد هذا النوع من الاجرام عام ١٩٨٥ عما كان عليـــه عام ١٩٧٩ ، كذلك تناقص التباين بين المحافظات . وقد سجلت عشـــرة محافظات قراءات تفوق المعدل (اءى كان الوسيط اعلى من المعدل) وهي بالتتابع تصاعديا" : الانبار ، صلاح الدين ، بابل ، كربلاء ، المثنـــى ، القادسية ، نينوى ، ذى قار ، بغداد وديالى . فاق العدد المسجل في ديالى لهذا النوع من الاجرام نظيره في بغداد بنسبة (٥ر١٥٨٪) وكـان الفرق عن المسجل في دهواء (٩٣٣) .

جريمة التهديد

ازداد عدد جرائم التهديد بنسبة (٩ر١١٧٪) عما كان عليه عام ١٩٧٩ ، ولكن التباين بين المحافظات قد تناقص (٩ر٥٦٪) ، كذلك الفرق بين تسجيلي بغداد ودهوك (٨٤٤) . كانت قراءات المحافظات التالية اعلى من الوسيط بتراتب تصاعدي : القادسية ، ذي قار ، صلاح الدين بابل ، الانبار ، التأميم ، ديالى ، نينوى وبغداد .

جريمة الاحتيال

تفاقم عدد جرائم الاحتيال في القطر عام ١٩٨٥ وكانت نسبة الزيادة عن عام ١٩٧٩ (٤ر١٩١٪) ، وكان الفرق بين المحافظات اقل نسبيا" (٤ر١١٢٪) . كان الفرق بين تسجيلات محافظتي بغداد وميسان (١٠٢٩) وجاءت المحافظات التالية بقراءات تفوق المعدل : ديالى ، الانبار ، بابل نينوى وبغداد .

جريمة الاعتداء على الموظفين

تناقص عدد جرائم الاعتداء على الموظفين عام ١٩٨٥ ، كذلك تناقص التباين بين المحافظات وتناقص معه الفرق بين اعلى واوطأ تسجيل . (انظر الجدول رقم ٢) . جاءت المحافظات التالية بقراءات تفوق المعدل ذي قار ، بابل ، صلاح الدين ، ديالى ، الانبار ، نينوى وبغداد .

جريمة القتل العمـــــد

ارتفع عدد القتلى عن عمد سنة ١٩٨٥ بنسبة (٩ر١٢٨٪) عما كان عليه العدد عام ١٩٧٩ ، وتناقص التباين بين المحافظات في هذا النوع من الاجرام . سجلت محافظة اربيل اعلى عدد تلتها المحافظات التالية بالتتابع بمايفوق المعدل العام للقطر : بغداد ، السليمانية ذى قار ، البصرة ونينوى . وكان الفرق بين عدد حوادث القتل في اربيل وكربلاء (٢٧٣) حادثة .

تنظيم الحياة الاقتصادية

نالت بغداد حصة الاسد في السيطرة وتنظيم الحياة الاقتصادية (٥ر٤٥٪ من المجموع) عام ١٩٨٨ . وكانت الزيادة عامة في القطر، وكانت تسجيلات المحافظات التالية تفوق الوسيط تصاعديا" : دهوك، بابل ، نينوى السليمانية ، الانبار، النجف ،اربيل ، البصرة وبغداد . لم تسجل ميسان اية حادث سيطرة وتنظيم للحياة الاقتصادية .

جرائم التخريب واتلاف الممتلكات العامـــــة

تفاقمت جرائم التخريب خلال عام١٩٨٥ اذ سجلت زيادة بنسبة (٨ر١٧٩٪)عن العدد المسجل سنة ١٩٧٩ . وكان التباين قليلا" بين المحافظات (٤ر٦٨٪) . سجلت المحافظات التالية حوادث تخريب تفوق الوسيط تصاعديا": صلاح الدين ، التاميم ، البصرة ، القادسية ، بابل ،بغداد ،ديالى ، الانبار ، ونينوى . وكانت محافظة ميسان الاقل تسجيلا" لهذا النوع من الأجرام .

جرائم اللواط والاغتصاب وهتك العرض

ازداد عدد هذه الجرائم عام ١٩٨٥ بنسبة (١ر١١٩٪) عن العدد المسجل عام ١٩٧٩. وكان التباين بين المحافظات في هذا المجال بينا". فاقت تسجيلات المحافظات التالية المعدل تصاعديا" وعلى التوالي : نينوى ، النجف ، بابل ، البصرة وبغداد . وكان الفرق بين تسجيلي بغداد وواسط (٢٢٩) حادثة.

جرائم البغاء والسمسرة

تناقص عدد جرائم البغاء والسمسرة المسجلة في دوائر الشرطة عام ١٩٨٥ عن العدد المسجل عام ١٩٧٩ الا ان الفرق بين المحافظات قد تناقص في هذه الظاهرة الاجتماعية السلبية . وكانت المحافظات التالية خالية من اى تسجيل رسمي لهذا النوع من الاجرام : السليمانية ،صلاح الدين وميسان . وكانت تسجيلات المحافظات التالية اعلى من المعدل تصاعديا": كربلاء، البصرة ، نينوى وبغداد . اشرنا بعجالة التغيرات التي حصلت في تراتب المحافظات والتغييرات التي حصلت في اعداد الجرائم حسب نوعها خلال عامي ١٩٧٩ و١٩٨٥ . ولا نتوقع ان يبقى الامر ساكنا" حتى عام ١٩٩٠. لذا توجب النظر الى التوزيع الجغرافي للانواع المختارة من الجرائم عام ١٩٩٠ لتكملة الصورة ولتاشير مسارات المستقبل القريب لهذه الظواهر السلبية سنتبع ذات السياق لعرض التوزيع الجغرافي للجريمة عام ١٩٩٠.

(٤ ـ ٣ ـ أ) التوزيع الجغرافي للجريمة عام ١٩٩٠

جريمة الجرح والضرب والايذاء العمد

تناقص عدد هذه الجريمة في القطر بنسبة (٢ر١٢٪) عن العدد المسجل في عام ١٩٨٥ وبنسبة (٦ر١٨٪) عن المسجل في عام ١٩٧٩ ، الا ان التباين

بين المحافظات قد ازداد . وقد سجلت المحافظات التالية اعدادا "تفوق الوسيط وبالتتابع التصاعدي :

نينوى ،صلاح الدين ، القادسية ،ديالى ، كربلاء ،واسط ،الانبار بابل وبغداد . .

كانت نسبة بغداد من مجموع هذه الجريمة (١ر٣٥٪) من المجموع الكلي .

جريمة السرقة

تناقص عدد جرائم السرقة في القطر عام ١٩٩٠ عن العدد المسجل عام ١٩٨٥ الا انه بقي اعلى من العدد المسجل عام١٩٧٩ - وبقي التباين بين المحافظات عاليا" . .

سجلت بغداد نسبة عالية (٩ر٤٣٪) وترتبت المحافظات التالية تصاعديا" من الوسيط : النجف ،ديالى ، القادسية ،نينوى ، صلاح الدين ، الانبار ، البصرة ، بابل وبغداد .

جريمة القذف والسب

تناقص عدد جرائم القذف والسب بنسبة (٣ر٣٥٪) عن المسجل عام١٩٧٩ مع هذا فقد ازداد التباين بين المحافظات . . جاءت المحافظات التالية بتسجيلات تفوق المعدل تصاعديا" : بابل ،القادسية ،ديالى ، كربلاء ، الانبار ،صلاح الدين وبغداد وكانت نسبة بغداد من مجموع هذه الجريمة (٢ر١٩٪) .

جريمة التهديـــــد

تناقص عدد جرائم التهديد قليلا" عن المسجل عـــــام ١٩٨٥ ولكنه بقي اعلى من المسجل عام ١٩٧٩ ،مع تباين قليـــل بين المحافظات.

انظر جدول رقم (٣) . وقد بلغ الفرق العددي بين بغداد ودهـــــوك (١١٣١) . فاقت تسجيلات المحافظات التالية المعدل تصاعديا":

التأميم ،نينوى ،النجف ، كربلاء ، ديالى ، الانبار ،صلاح الديـــــن ، بابل ، القادسية وبغداد .

جريمة الاحتيـــــال

تفاقمت جرائم الاحتيال عام ١٩٩٠ وبلغت نسبة الزيـــــادة (١٥٩ر٥٪) عن العدد المسجل عام ١٩٨٥ ونسبة (٣٠٥ر٢٪) عـــن العدد المسجل عام ١٩٧٩ . وتفاقم في ذات الوقت التباين بين المحافظات (١٩٢٪) . نالت بغداد نسبة كبيرة منها (٤٧ر٤٪) وجاءت المحافظات التالية في الوسط الاعلى من التراتيب:

التأميم ، القادسية ، النجف ، صلاح الدين ،نينوى ،بابل ،الانبـــار كربلاء وبغداد .

سجلت ميسان اقل عدد من هذا النوع من الاجرام.

جريمة الاعتداء على الموظفين

ازداد عدد جرائم الاعتداء على الموظفين عام ١٩٩٠ بنسبة (٣١ر٤٪) عن المسجل عام ١٩٨٥ وبنسبة (٥ر٢٪) عن المسجل عام ١٩٧٩ وازداد التباين بين المحافظات في ذات الوقت مما ادى الى زيادة المدى (انظر جدول رقم ٣) اكثر من ربع عدد هذه الجريمة قد حدث في بغداد (٢٦ر١٪)، وكان الترتيب التصاعدي للمحافظات في النصف الاعلى كما يلي :

القادسية، كربلاء، البصرة، نينوى، ديالى، بابل، صلاح الدين، الانبار وبغداد.

جريمة القتل العمد

تناقص عدد جرائم القتل العمد عام ١٩٩٠ عن العدد المسجل عام ١٩٨٥ بنسبة (١٥ر١٪)، الا انه يفوق العدد المسجل عام ١٩٧٩ بنسبة (٩ر٤٪). وتناقص التباين بين المحافظات عن السنتين السابقتين. سجلت المحافظات التالية اعدادا" تفوق الوسيط وبالتتابع صعودا":

السليمانية، صلاح الدين، الانبار، بابل، نينوى، ديالى، ذي قار البصرة وبغداد.

تنظيم الحياة الاقتصادية

تناقصت متابعة الاجهزة الامنية لمنتهكي نظام الحياة الاقتصادية خلال عام ١٩٩٠ وكان التباين بين المحافظات قليل مقارنة بما كان عليه الحال

في السنوات السابقة . وكان معدل عدد حالات الخروج المثبتة رسميا" في محافظات القطر (٢١) ،بينما كان هذا المعدل عام١٩٨٥ (٣ر٨٦) ، وكان عام١٩٧٩ (١ر٧٥) . وقد مثلت بغداد هنا المعدل وفاقتها تصاعديا" المحافظات التالية : واسط ،صلاح الدين ،ديالى ،القادسية ،الانبار ونينوى .

جريمة التخريب واتلاف الممتلكات العامة

ازداد عدد جرائم التخريب المسجلة عام١٩٩٠ بنسبة (٨٪) عن المسجل عام١٩٨٥ وبنسبة (١ر٩٤٪) عن المسجل عام١٩٧٩ .
وازداد التباين بين المحافظات كثيرا" (٨ر٢٦٪) (انظر جدول رقم٣) .سجلت المحافظات التالية اعدادا" تفوق المعدل تصاعديا" : كربلاء ، نينوى ،صلاح الدين ،بابل ، الانبار وبغداد . كانت نسبة بغداد من المجموع (١ر٣١٪) .

جريمة اللواط والاغتصاب وهتك العرض

ازداد عدد جريمة اللواط والاغتصاب وهتك العرض المسجل لدى دوائر الشرطة عام ١٩٩٠ بنسبة (٧ر١٣٪) عن المسجل عام١٩٨٥ وبنسبة (٤ر٣٤٪) عن المسجل عام١٩٧٩ ، وبقي التباين بين المحافظات بذات النسبة تقريبا" . سجلت بغداد نسبة (٦ر٢٨٪) من مجموع المسجل في القطر ، تلتها تناقصيا" الى المعدل محافظات : البصرة ،بابل ونينوى .

جريمة البغاء والسمسرة

ازداد عدد جرائم البغاء والسمسرة المثبتة رسميا" عام١٩٩٠ بنسبة (٢٧٩٪) عن المسجل عام١٩٨٥ وبنسبة (١ر٢٥٧٪) عن المسجل عام١٩٧٩ - وتفاقم التباين بين المحافظات ،بقيت لبغداد حصة كبيرة (٥ر٤٨٪) . جاءت المحافظات التالية بقراءات تفوق الوسيط تصاعديا" : بابل ،المثنى ،الانبار ،

ديالى ، نينوى ، كربلاء ،البصرة ،القادسية وبغداد .
يوضح الجدول رقم (٤) التغيير الذى حصل في تراتب المحافظات للسنوات المختارة للجرائم الاحد عشر قيد الدرس. يؤكد هذا الجدول أن - محافظة بغداد قد بقيت في المرتبة الاولى في المنظور العددى للجريمة ، ولم تحتفظ اى محافظة اخرى بالمرتبة الثانية او الثالثة او الرابعة . التذبذب كان واضحا" في مراتب العديد من المحافظات..
مانؤشره هنا : المحافظات التي لها منحى نمو في الجريمة مثل : القادسية ،الانبار وصلاح الدين . هذا فرض يوحيه هذا الجدول ،سنتحقق من صحته اوعدمه في المبحث القادم عند مناقشة اتجاهات نمو الجريمة حسب نوعها في محافظات القطر خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٠.

(٤ ب) اتجاهات نمو انواع مختارة من الجريمة

تفيد معرفة اتجاهات نمو انواع الجريمة المختارة في تأشير المحافظات التي يتوقع ان تستمر فيها ظاهرة الاجرام في تصاعد مع تحديد نوع الجريمة . مثل هذا التحليل اساسي عند رسم الاقاليم الجغرافية للجريمة . لم نعتمد التوقع للمستقبل هنا وذلك، لان عملية التوقع تعني افتراض استمرار ذات العوامل المؤثرة بالعمل وبذات التأثيرات دون تغيير ،وهذا غير صحيح في ظرف القطر (الحصار الاقتصادى) ..
لهذا السبب لم نورد اية توقعات للمستقبل ، وفي ذات الوقت ننظر الى المحافظات ذات اتجاهات النمو الموجبة العالية كمناطق كامنة (potential) للجريمة الان وفي المستقبل ،وهي ذات المناطق التي يتوجب وضع سياسة اجتماعية خاصة بها لتحجيم ظاهرة الاجرام فيها . في الواقع ان المحافظات التي برز فيها نمو موجب عالي للجريمة في الفترة١٩٧٩-١٩٨٧ تشكل(نارا" تحت الرماد) إن صحّ التعبير مما يستوجب وضعها في الحسبان ايضا" لتحجيم ظاهرة الاجرام..

يعرض الجدول رقم (٥) تكرار قيم معاملات نمو احد عشر نوعا" مختارا" من الجريمة للفترة ١٩٧٩ -١٩٨٧ حسب قوتها في محافظات القطر . معامل النمو المهم هنا الذى تزيد قيمته على (٥ر٠+) ،وكلما زاد تكرار هذه القيمة دل هذا على ميل لزيادة الاجرام في المحافظة وبمختلف الانواع. يوضح هذا الجدول ان محافظة نينوى قد سجلت اعلى تكرار لمعاملات النمو الموجبة العالية (٧ من ١١) ، تلتها محافظة ذى قار (٦) ثم محافظتي التاميم والانبار (٥) .

بعد الانتهاء من تحليل مسار النمو للفترة ١٩٧٩ -١٩٨٧ اعيد التحليل لفترة الدراسة باكملها (١٩٧٩ -١٩٩٠) . يعرض الجدول رقم (٦) تكرار قيم معاملات النمو للمتغيرات الاحد عشر في محافظات القطر . يشير هذا الجدول الى ان مسارات النمو قد تغيرت وجاءت محافظة صلاح الدين باعلى تكرار لمعاملات النمو الموجبة العالية (٧) ، جاءت بعدها محافظة الانبار (٤) - ومحافظات : التاميم ، بغداد ، بابل كربلاء والقادسية (٣) . وسجلت المحافظات التالية تكرارا" عاليا" لمعاملات النمو الموجب (اقل من ٥ر٠+) - (تذبذب مع ميل للنمو الموجب) : نينوى (٥) ،السليمانية ،اربيل ، ديالى ، الانبار ، صلاح الدين والبصرة (٤) . هذه نظرة اجمالية مدخلية تهيء لعرض مسارات نمو الجرائم المختارة . .

جريمة الجرح والضرب والايذاء العمد

توضح الخارطة رقم (٩) ان محافظة صلاح الدين قد سجلت نموا" لهذا النوع من الاجرام (٥ر+) تلتها في النمو الموجب محافظة الانبار (٢٥٨ر٠+) . ولم تسجل اية محافظة اخرى نموا" موجبا" . وقد كانت قيم معاملات النمو للفترة (٧٩ -١٩٨٧) لهاتين المحافظتين (٧٦١ر٠+٥٦٦ر٠+) على التوالي . في هذه الفترة كان للمحافظات التالية معاملات نمو موجبة لجريمة الجرح والضرب والايذاء العمد : نينوى (٤٧ ٠ر٠+) ،القادسية (٢٤٧ر٠+) المثنى (٤٣٣ر٠+) وذى قار (٦٤٤ر٠+) . وكان معامل النمو للقطر اجمالا"

بقيمة (٠ر٢٣٤ -) وقد مال للتناقص اكثر بعد ذلك، (٠ر٤٨٥ -) (٧٩ -١٩٩٠)

جريمة السرقـــــة

تفاقمت جريمة السرقة خلال فترة الدراسة مما ادى الى ان تسجـــل العديد من المحافظات معاملات نمو موجبة لهذا النوع من الاجرام. سجلـــت بابل اعلى معامل نمو (٠ر٦٦١ +) تلتها محافظة صلاح الدين (٠ر٥١٨ +). وسجلت محافظات: نينوى ، اربيل ،ديالى ،الانبار ،بغداد ،كربلاء ،النجف القادسية ،ذى قار ،ميسان والبصرة معاملات نمو موجبة. انظر الخارطـــة رقم (١٠). أما المحافظات الاخرى فكانت معاملات النمو فيها سالبة. وخـلال الفترة (٧٩ -١٩٨٧) سجلت محافظة دهوك لوحدها معاملا "سالبا" لنمـــو ظاهرة السرقة. وقد كان معامل النمو للقطر بقيمة (٠ر٩١٣ +) انخفض الـــى (٠ر٢١١ +) خلال فترة الدراسة باكملها..

جريمة القذف والســـب

لم تسجل جريمة القذف والسب نموا "موجبا" عاليا" خلال فترة الدراسة وكان معامل النمو الموجب الوحيد من حصة محافظة صلاح الدين (٠ر٤٣ +). وسجلت محافظات القطر الاخرى معاملات نمو سالبة ، وكان معامل النمـــو الاجمالي للقطر بقيمة (٠ر٧٩٨ -). توضح الخارطة رقم (١١) التوزيـــع الجغرافي لمعاملات نمو جريمة القذف والسب في محافظات القطر للفتـــرة ٧٩ -١٩٩٠. أما خلال الفترة ٧٩ -١٩٨٧ فقد سجلت المحافظات التاليـة: نينوى ، صلاح الدين ، القادسية وذى قار معاملات نمو موجبة ، وكان معامـل النمو في القطر بقيمة (٠ر٦٣٢ -).

جريمة التهديـــــد

تعاني ست محافظات من نمو موجب لجريمة التهديد ،ثلاثة منهـــــا بمعاملات نمو موجبة عالية : السليمانية (٠ر٦٢٢+) ، الانبار (٠ر٦٢٥+) وصلاح الدين (٠ر٦٧٥+) ، وثلاثة اخرى بمعاملات نمو موجبة ضعيفة هـــــي :- نينوى (٠ر٠٧٥+) ، كربلاء (٠ر٤٢٧+) وواسط (٠ر١٥٤+) . وقد سجلـــت المحافظات الاخرى معاملات نمو سالب . انظر خارطة رقم (١٢) . وقد كان نمـو هذا النوع من الاجرام في اجماله مضطربا" يميل الى الزيادة (٠ر٠٣٠+) . وقد كانت قيمة معامل النمو في الفترة ٧٩-١٩٨٧ (٠ر٢٣٤+) . وسجلت عشـــــر محافظات معاملات نمو موجبة خلالها .

جريمة الاحتيـــــال

نمت جريمة الاحتيال وتفاقمت في جميع محافظات القطر بدون استثنـــاء ولكن بنسب متباينة . وقد كانت اعلى معاملات نمو في محافظات: الانبلـــــار (٠ر٨٢٢+) ،بابل (٠ر٨٧٠+) ،واسط (٠ر٨٨٩+) وصلاح الديـــــن (٠ر٨٩٨+) . وكان معامل النمو الاجمالي للقطر بقيمة (٠ر٧٦٦+) . ذات المعنى كان سائدا" في الفترة ٧٩-١٩٨٧ وكان معامل النمو الاجمالـــي للقطر بقيمة (٠ر٨٠٧+) ، وكانت اعلى معاملات النمو لهذا النوع من الاجـــرام في محافظات: نينوى "٠ر٨٠٧+) ،والتاميم (٠ر٧٦٧+) ،ديالى (٠ر٨٠٤+) الانبار (٠ر٩٥٩+) ،بابل (٠ر٨٢٢+) ،كربلاء (٠ر٧٦٠+) ،واســـــــط (٠ر٨٠٦+) ، صلاح الدين (٠ر٩٢٦+) ،القادسية (٠ر٧٦٩+) ،المثنـــــى (٠ر٧١٤+) ،ذى قار (٠ر٩٢٨+) وميسان (٠ر٨٠٥+) . تعرض الخارطة رقم (١٣) التوزيع الجغرافي لمعاملات نمو جريمة الاحتيال في محافظات القطـــــر للفترة ٧٩-١٩٩٠ .

جريمة الاعتداء على الموظفين

سجلت ست محافظات نموا" موجبا" لجريمة الاعتداء على الموظفين خلال الفترة ٧٩ -١٩٩٠ وهي : صلاح الدين (٠٫٧٨٩+) ، القادسية (٠٫٥٥٥+) ، الانبار (٠٫٣٦٥+) ، كربلاء (٠٫١٩٨+) ، السليمانية (٠٫١٨٨+) وبغداد (٠٫١٧٨+) . وقد مال نمو هذه الظاهرة السلبية في محافظات القطر الاخرى الى النمو السالب . انظر الخارطة رقم (١٤) . أما المحافظات التي سجلت نموا" خلال الفترة ٧٩ -١٩٨٧ فهي : صلاح الدين (٠٫٧٤٢+) ، القادسية (٠٫٦٢٤+) ، الانبار (٠٫٣٩٩+) والمثنى (٠٫٢٤٣+) .

وكان معامل النمو الاجمالي للقطر في هذه الفترة بقيمة (٠٫٤٥٤ -) مقابل (٠٫١٣٨ -) لفترة الدراسة باكملها .

جريمة القتل العمد

تفاقمت جريمة القتل العمد في ثمان محافظات تمتد مع الحدود الشرقية (تقريبا") من البصرة حتى اربيل . انظر الخارطة رقم (١٥) . كان معامل نمو هذا النوع من الاجرام في محافظة ذي قار عاليا" بقيمة (٠٫٦٦١+) وكان الامر اكثر سوءا" في الفترة ٧٩ -١٩٨٧ اذ سجلت اثنتا عشر محافظة نموا" موجبا" هي : دهوك ، نينوى ، السليمانية ، التاميم ، اربيل ، ديالى ، الانبار ، واسط ، صلاح الدين ، المثنى ، ذي قار وميسان . وكان معامل النمو الاجمالي للقطر بقيمة (٠٫١٧٦+) مقابل (٠٫٢٠٢ -) لفترة الدراسة باكملها . .

تنظيم الحياة الاقتصادية

تميزت ثلاث محافظات بسيطرة وتنظيم للحياة الاقتصادية هي : صلاح الدين (٠ر٧٧٨) ، البصرة (٠ر٠٠٧) وواسط (٠ر٠٠٠٧) . انظر الخارطة رقم (١٦) التي توضح التوزيع الجغرافي لاتجاهات نمو السيطرة وتنظيم الحياة الاقتصادية في محافظات القطر للفترة ٧٩ - ١٩٩٠ . لم يكن الحال افضل خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٧ وكانت المحافظات ذات النمو الموجب للسيطرة هي : دهوك ، بغداد ، صلاح الدين ، النجف والبصرة . وكان معامل النمو الاجمالي للقطر بقيمة (٠ر٢٤٥) مال بعدها للنمو السالب (٠ر٢٣٨ -) في بداية التسعينات .

جريمة تخريب واتلاف الممتلكات العامة

تنامت جرائم تخريب واتلاف الممتلكات العامة في ثمان محافظات هي : الانبار (٠ر٥٩١) ، بغداد (٠ر٥٤٤) ، صلاح الدين (٠ر٤٨٣) نينوى (٠ر٣٣١) ، بابل (٠ر٣١٥) ، القادسية (٠ر٢٩٥) ، ذي قار (٠ر٢٠٩) والتأميم (٠ر١٠٢) . انظر الخارطة رقم (١٧) .
وكان معامل النمو الاجمالي للقطر بقيمة (٠ر٥٥٦) وهو اقل من نظيره للفترة ٧٩ -١٩٨٧ (٠ر٩١٨) حيث سجلت خمسة عشر محافظة نموا "موجبا" لهذا النوع من الاجرام (عدا محافظات: دهوك ، واسط وميسان) .

جريمة اللواط والاغتصاب وهتك العرض

لم تسجل اربع محافظات نموا" موجبا" مع جرائم اللواط والاغتصاب وهتك العرض هي : دهوك ، ذي قار ، ميسان والبصرة .
انظر الخارطة رقم (١٨) . كان معامل النمو الاجمالي للقطر لهذه الظواهر الاجتماعية السلبية الخطرة بقيمة (٠ر٦٢٩ +) ،وقد فاق نظيره للفترة ٧٩ -١٩٨٧ (٠ر٤٣٣ +) ،وهذه حالة تتطلب الدراسة والتحليل ووضع العلاجات الناجعة لها حفظا" على المجتمع وقيمه واخلاقيته لما لهذا من اثار اجتماعية كبيرة .

جريمة البغاء والسمسرة

تنامت ظاهرة البغاء والسمسرة في القطر لدرجة لم تسجل سوى محافظتي اربيل وواسط نموا" سالبا" لهذا المرض الاجتماعي . انظر الخارطة رقم (١٩) . كان معامل النمو الاجمالي للقطر خلال فترة الدراسة بقيمة (٠ر٦٨٨ +) بعد ان كان بقيمة (٠ر٢٥٦ +) خلال الفترة ٧٩ -١٩٨٧ . يعني هذا تنامي الجرائم الاخلاقية مع بداية عقد التسعينات مما يتوجب الانتباه والمعالجة قبل ان يستفحل الامر ويستعصي .

٤ - ج) الاستنتاجات

بعد هذا العرض الموجز لمسار نمو احد عشر نوعا" من انواع الجريمة وبعد تحديد الانواع التي بدأت بالتفاقم مع التسعينات وتلك التي تحجمت مع انتهاء العدوان الفارسي على قطرنا من الضروري العودة الى النظرة الاجمالية واستخلاص النتائج منها :-

١- تفاقم عدد الجرائم في محافظات القطر وبمختلف الانواع خلال فترة ٧٩-١٩٨٧ ، فقد كان مجموع معاملات النمو الموجبة المسجلة لمحافظات القطر (١١١ من ١٩٨) ،اى (١ر٥٦٪) من مجموع معاملات نمو احد عشر متغيرا" كان بمسار متصاعد . انخفضت هذه النسبة عند النظر الى فترة الدراسة باكملها (٧٩-١٩٩٠) فاصبحت (٤٨٪) وهذا مؤشر جيد نسبيا".

٢- بتنظيم المحافظات تراتبيا" حسب مجموع قيم معاملات النمو للفترتين والمقارنة بينهما نحصل على الجدول رقم (٧) الذى نستخلص منه :

أ) سجلت محافظة صلاح الدين اعلى قيم النمو .

ب) بقيت محافظة دهوك في موقع متميز في السيطرة على الاجرام خلال الفترتين .

ج) تراجعت المحافظات التالية تراتبيا" في الفترة الثانية (٧٩-١٩٩٠) نينوى ، المثنى ،التاميم ،ذى قار ، ديالى ،البصرة اربيل وميسان . يعني هذا ان معاملات النمو فيها كانت موجبة بمعظمها خلال الفترة الاولى (٧٩-١٩٨٧) .

د) محافظات تسلقت السلم التراتبي بانتهاء فترة الدراسة :
الانبار ، القادسية ، كربلاء ، بابل ،بغداد ،السليمانية ، واسط والنجف . يعني هذا تصاعد في وتائر الجريمة فيها في بداية عقد التسعينات .

٣- لقد اعتمدنا مجموع معاملات النمو لكل محافظة للتمييز بين المحافظات وتراتبها . سنعتمد ذات الاسلوب للتمييز بين انواع الجرائم المختارة اى سنقوم بايجاد مجموع قيم معاملات نمو المحافظات لكل نوع من انواع الجرائم ومن ثم نصنفها الى مجموعتين على الاقل : الاكثر نموا" موجبا" والاكثر نموا سالبا" . سنعتمد ذات الطريقة مع المعاملات للفترتين ٧٩-١٩٨٧ و٧٩-١٩٩٠ خلال الفترة الاولى (٧٩-١٩٨٧) كانت الجرائم الاكثر ميلا" للنمو الموجب حسب تراتب تنازلي هي : الاحتيال - (١٢ر٠٨٣) ، السرقة (١١ر٤٥٠) ،التخريب والاتلاف (٨ر٣٣٥) ، التهديد (٣ر٨٦٦) ، القتل العمد (٢ر٧٤٧) ، اللواط والاغتصاب

(٢ر٦٣١) والبغاء (٦٧٣ر٠) . واذا استمرينا بذات النهج مع النمو السالب سنجد التتابع التالي : تنظيم الحياة الاقتصادية (٢٦٧ر١-) ، الجرح والضرب العمد (٤٨٨ر٣-) ، الاعتداء على الموظفين (٤ر٧٠١-) وتناقص كبير في جريمة القذف والسب (٣١١ر٥-) هذا تراتب كامل للجرائم حسب درجة نموها (تنازليا") للفترة ٧٩ - ١٩٨٧ .

٤- خلال فترة الدراسة (٧٩-١٩٩٠) كان تراتب انواع الجرائم المختارة حسب درجة نموها تنازليا" كمايلي : الاحتيال (٤٢ر٨) ، البغاء والسمسرة (٤٦٨ر٧) ، اللواط والاغتصاب (٩٧٥ر٥) ، السرقة (١٨٢ر٢) والتخريب (١٠٤ر٠) . وتناقصت الجرائم التالية : التهديد (٣١٥ر٠-) ، القتل العمد (٤٥٣ر٠-) ، الاعتداء على الموظفين (٦٥٠ر٣-) ، تنظيم الحياة الاقتصادية (٨٨٣ر٤-) ،الجرح والضرب العمد (٦٥٠٢ر٦-) والقذف والسب (٩٤ر٩-) .

بعد أن استخلصنا هذه النتائج ورسمنا خرائط التوزيع الجغرافي للجريمة بانواعها ومسارات نموكل نوع منها لم يبق امامنا الا ايجاد العامل المشترك بين المحافظات لاعادة توزيعها الى اقاليم يتقارب الاقليم الواحد فيما بينه في مجال الجريمة وتتباين الاقاليم فيما بينها في نسب حدوثها ونوعها .

٥- اقاليم الجريمة في العراق

ليس سهلا" تحديد الاقاليم ، مهما كان نوعها ، وذلك لان - الاقليمية امر خاضع للمناقشة والجدل وتلعب في تحديدها عوامل ذاتية وموضوعية . الاختلاف الموضوعي في رسم الاقاليم عائد الى تباين وجهات النظر والتقيمات للمعايير المعتمدة في تحديد الاقاليم . هذا امر مفروغ منه ، ومع هذا يستمر الباحثون في رسم حدود الاقاليم لاعتمادها في التخطيط ورسم سياسات الدولة المختلفة . ان الاختلاف بين الباحثين مطلوب لانه يؤدى الى التنقيح والتطوير والتقدم . وهذا

البحث يمثل محاولة رائدة جادة في رسم اقاليم الجريمة في العـــــراق لقد رسمت الانماط المكانية للجريمة باعتماد متغيرات مفردة : عـــــدد الجرائم ، نسبة الجريمة الى كل عشرة الاف نسمة ، معامل نمو الجريمة ، معامل نمو نسبة الجريمة الى السكان . ولتحديد حدود الاقاليم مـــن الضروري تاشير الحدود الاكثر تكرارا" لهذه المتغيرات . يقوم الجغرافيون بوضع الخرائط فوق بعضها لتحديد هذه الحدود . الطريقة التي اتبعت هنا مشابهة لهذه فقد اعتمد تراتب المحافظات في اربعة معايير :

١- عدد الجرائم المسجلة في كل محافظة (العدد الكلي للجريمة)
٢- معامل نمو نسبة الجريمة الى كل عشرة الاف نسمة لمحافظات القطر
٣- مجموع معاملات نمو احد عشر نوعا" من انواع الجريمة للفتـــــــرة (١٩٩٠-٧٩) .
٤- مجموع معاملات نمو انواع الجرائم المختارة للفترة (١٩٨٧-٧٩)

لم تختر هذه المعايير اعتباطا" ، بل لانها تمثل انماطـــــا" اوضحها البحث في متنه ولتباينها مع بعضها . فالمحافظة الاكثر عـــــددا" للجريمة قد لا تكون الجريمة فيها اكثر نسبة الى مجموع سكانها ، وقد لا تكون الجريمة فيها متنامية . وقد اختلفت انماط النمو قبل عام ١٩٨٨ عن بعـــده ولما كنا نرسم الاقاليم لتكون اساسا" لرسم السياسة الاجتماعية المناسبة لكـــل حالة لذا اعتمدنا هذه المعايير مع بعضها . اذ ان اعتماد معامل نمو الجريمة قبل عام ١٩٨٨ عائد الى ان بعض المحافظات تشكل مناطق امنة للجريمـــة قد تبرز في اي ظرف طارئ . وللمستقبل من الضروري ان نحسب مختلـــف الاحتمـــــالات .

لقد اعتمد تراتب المحافظات حسب المعايير الاربع المشار اليهـــا في اعلاه وحسب مجموع هذا التراتب لكل محافظة ، ثم اعيد تراتب المحافظات حسب هذا المجموع . لقد اعتمدت هذه الطريقة في حساب تراتـــــــب المحافظات للانواع المختارة من الجريمة ، وهي من الطرق المعتمدة والمقبولة علميا" . نتج عن هذه العملية تراتب المحافظات وكما يوضحه الجدول رقم (٨) اعتمادا" على هذا الجدول رسمت الخارطة رقم (٢٠) لتمثل اقاليم الاجـــرام

في القطر . قد لا تكون هذه الاقاليم متجانسة داخليا" بصورة كاملة وقد لا تكون متباينة عن بعضها الا ان محافظات الاقليم تشترك مع بعضها باكثر من مؤشر واحد من المؤشرات الاربع المختارة لرسم الاقليم .

شكلت محافظة الانبار لوحدها اقليما" يتطلب الدراسة والتحليل ووضع سياسة خاصة لتحجيم الجريمة والسيطرة عليها فيه .

كان المعدل السنوى لعدد الجرائم في محافظة الانبار (٤٦٧٦ر٨٣) جريمة وبنسبة معدلها (٧٣ر٦٢) جريمة لكل عشرة الاف نسمة . سجلت الانبار (١٥) معامل نمو موجب من مجموع (٢٢) للفترتين (٧٩-١٩٩٠) و (٧٩-١٩٨٧) . تتفاقم في الانبار جرائم التهديد ،الاحتيال التخريب وأتلاف الممتلكات العامة واللواط والاغتصاب وهتك العرض.

يضم الاقليم الثاني محافظات : صلاح الدين ، نينوى والقادسية سجلت هذه المحافظات معاملات نمو موجبة عالية خلال الفترتين ، وكان نمو نسبة الجريمة الى السكان سالبا" ضعيفا" (٣٣٨ر٠- ، ١٤٣ر٠- و ١١٧ر٠- على التوالي) . الجرائم التي تتطلب الانتباه اليها في هذا الاقليم : الاحتيال ، الاعتداء على الموظفين ، اللواط والاغتصاب وهتك العرض والبغاء والسمسرة .

تكون الاقليم الثالث من محافظات : ذى قار ، كربلاء ، البصرة بابل والتاميم . جميع هذه المحافظات كانت معاملات نمو الاجرام فيها موجبة عالية خلال الفترة (٧٩-١٩٨٧) . تتنامى في هذا الاقليم جرائم : السرقة ،الاحتيال ، القتل العمد والجرائم الاخلاقية المختلفة .

يضم الاقليم الرابع محافظات : النجف ،ديالى ، واسط وبغداد تتفاقم في هذا الاقليم جرائم الاحتيال ومختلف الجرائم الاخلاقية . اما الاقليم الخامس فيضم محافظات : المثنى ، اربيل ، السليمانية وميسان تتفاقم في هذا الاقليم جريمة البغاء والسمسرة . شكلت محافظة دهوك لوحدها اقليما" مثاليا" في السيطرة على الاجرام وتناقصه (ست معاملات نمو موجبة من مجموع ٢٢) . وهذه حالة تستحق الدراسة للاستفادة منها .

قدم هذا البحث تحليلا" احصائيا" لاعداد الجريمة (اجمالا" ولاحد عشر نوعا" منها) ولنسبة حدوثها من كل عشرة الاف نسمة لكل محافظة . كذلك تم تاشير مسار نمو هذه المتغيرات ولفترتين (٧٩ - ١٩٨٧) و (٧٩ - ١٩٩٠) .

ولما كان الموضوع جغرافيا" لذا فقد تركز الاهتمام على التباين المكاني للجريمة (الانماط المكانية) وصولا" الى تجميع المؤشرات المعتمدة في الدراسة لرسم اقاليم الجريمة في القطر عسى ان يستفاد منها في رسم سياسة اجتماعية لمعالجة هذه الظواهر السلبية وتحجيمها .

تساعد مثل هذه البحوث في تضمين سياسة الدولة بما يتناسب مع التوزيع المكاني للظاهرة قيد الدرس وحسب حجمها ومسار نموها المتوقع .

املي ان اكون وفقت في مسعاى هذا خدمة لبلدى وقيادتي الحكيمة والله ولي التوفيق .

الدكتور مضر خليل العمر
قسم الجغرافيا - كلية الاداب
جامعة البصرة

جدول رقم (١)

الاحصاء الوصفي لانواع مختارة من الجرائم عام ١٩٧٩

نوع الجريمه	المعدل	معامل التباين	الوسيط	المدى
الجرح والضرب والايذاء العمد	١٤٨٩ر٨	١٢٣ر٧	١٠٥٧ر٥	٨٣١٥
السرقة	٦٧٩ر٩	٢١٥ر٦	٣١١ر٠	٦٣٨٧
القذف والسب	٤٥٨ر٣	٩٧ر٣	٢٩٧ر٥	١٧٤١
التهديد	٣٦١ر٢	٦٨ر٥	٣٥١ر٠	٩٨٨
الاحتيال	١٠٥ر٢	١٥٦ر٦	٦٦ر٠	٧٣٦
الاعتداء على الموظفين	١٧٤ر٨	٦٩ر٦	١٤٤٠ر٥	٥٤١
القتل العمد	٨٧ر٧	٩٦ر٣	٦٥ر٠	٣٥٨
تنظيم الحياة الاقتصاديه	٧٥ر١	١٠٦ر٥	٦٢ر٥	٣٤٩
التخريب والاتلاف	٥٦ر٠	٧٢ر٩	٤٦ر٠	١٣٨
اللواط والاغتصاب وهتك العرض	٤١ر٦	١٠٥ر١	٢٦ر٥	١٨٦
البغاء والسمسره	١١ر٩	١٧٧ر٦	٦ر٥	٩١

جدول رقم (٢)

الاحصاء الوصفي لانواع مختارة من الجرائم عام ١٩٨٥

نوع الجريمه	المعدل	معامل التباين	الوسيط	المدى
الجرح والضرب والايذاء العمد	١٣٨١ر٥	١١٨ر٨	٨٣٣ر٥	٧٤٥٢
السرقة	١٠٢٣ر٦	١٧٥ر٣	٥٩٦ر٥	٧٩٦٠
القذف والسب	٣٥٧ر٥	٦٥ر٩	٣٩٧ر٥	٩٣٣
التهديد	٤٢٥ر٩	٥٦ر٩	٣٩٤ر٠	٨٤٤
الاحتيال	٢٠١ر٣	١١٢ر٧	١٦٥ر٠	١٠٢٩
الاعتداء على الموظفين	١٣٩ر٨	٦١ر٤	١٢٥ر٠	٣٦١
القتل العمد	١١٣ر١	٧٦ر٥	٨٤ر٥	٢٧٣
تنظيم الحياة الاقتصاديه	٨٦ر٣	١٩٠ر٥	٣٤ر٠	٧٠٧
التخريب والاتلاف	١٠٠ر٧	٦٨ر٤	٨٠ر٥	٢٤٣
اللواط والاغتصاب وهتك العرض	٤٩ر٥	١٠٨ر١	٣٢ر٥	٢٢٩
البغاء والسمسره	١١ر٠	١٤٩ر٩	٥ر٥	٦٤

جدول رقم (٣)

الاحصاء الوصفي لانواع مختارة من الجرائم عام ١٩٩٠

نوع الجريمه	المعدل	معامل التباين	الوسيط	المدى
الجرح والضرب والايذاء العمد	١٢١٣ر٢	١٣٧ر٥	٩٦٦ر٠	٧٥٣٣
السرقة	٨٣٩ر٠	١٧٦ر٧	٤٦٣ر٠	٦١٦٦
القذف والسب	٢٣١ر٤	٨٨ر٧	١٨٨ر٥	٧٨٦
التهديد	٤٤٠ر٣	٦٨ر٢	٤٥٧ر٥	١١٣١
الاحتيال	٣٢١ر٠	١٩٢ر٠	١٣٥ر٥	٢٧١٩
الاعتداء على الموظفين	١٨٣ر٨	١٠٠ر٤	١٤٤ر٠	٨٣٨
القتل العمد	٩٦ر٠	٦٥ر٣	٨٠ر٠	٢٧٠
تنظيم الحياة الاقتصاديه	٢١ر٠	٩٢ر١	١٣ر٠	٦٣
التخريب والاتلاف	١٠٨ر٧	١٢٦ر٨	٧٢ر٠	٦٠١
اللواط والاغتصاب وهتك العرض	٥٦ر٣	١١٠ر٩	٤٦ر٠	٢٧٧
البغاء والسمسره	٣٠ر٧	٢٠٢ر٣	١٢ر٠	٢٦٨

جدول رقم (٤)

تراتب المحافظات في سنوات ١٩٧٩ ، ١٩٨٥ و ١٩٩٠

حسب مجموع تراتب أحد عشر نوعا مختارا من الجريمه

تراتب عام ١٩٧٩	تراتب عام ١٩٨٥	تراتب عام ١٩٩٠
١ - بغداد	بغداد	- ١ بغداد
٢ - بابل	نينوى	- ٢ الانبار
٣ - نينوى	ديالى	- ٣ بابل
٤ - ديالى	البصره	- ٤ نينوى
٥ - البصره	الانبار	- ٥ ديالى
٦ - ذي قار	بابل	- ٦ القادسيه
٧ - التأميم	ذي قار	- ٧ صلاح الدين
٨ - النجف	القادسيه	- ٨ كربلاء
٩ - القادسيه	التأميم	- ٩ البصره
١٠ - كربلاء	أربيل	- ١٠ واسط
١١ - الانبار	النجف	- ١١ النجف
١٢ - واسط	صلاح الدين	- ١٢ ذي قار
١٣ - أربيل	كربلاء	- ١٣ التأميم
١٤ - السليمانيه	المثنى	- ١٤ أربيل
١٥ - المثنى	السليمانيه	- ١٥ السليمانيه
١٦ - ميسان	واسط	- ١٦ المثنى
١٧ - صلاح الدين	دهوك	- ١٧ ميسان
١٨ - دهوك	ميسان	- ١٨ دهوك

جدول رقم (٥)
خلاصة معاملات نمو أحد عشر نوع من الاجرام
في محافظات القطر للفترة ٧٩-١٩٨٧ .

المحافظة	٠٫٥+ فأكثر	+٠٫٤ - ٠٫٠	٠٫٠ - ٠٫٤-	٠٫٥- فأقل
دهوك	١	٣	٢	٥
نينوى	٧	٢	٢	٠
السليمانيه	٢	٣	٤	٢
التأميم	٥	١	١	٤
أربيل	٤	١	٢	٤
ديالى	٣	٢	٥	١
الانبار	٥	٢	٣	١
بغداد	٢	٤	٢	٣
بابل	٣	١	٥	٢
كربلاء	٣	٣	٣	٢
واسط	٢	٢	٥	٢
صلاح الدين	٤	٦	١	٠
النجف	٤	٣	٣	١
القادسيه	٤	٣	٣	١
المثنى	٣	٤	٤	٠
ذي قار	٦	٢	٢	١
ميسان	٣	٢	٣	٣
البصره	٣	٣	٣	٢
القطر	٣	٥	٢	١

جدول رقم (٦)
خلاصة معاملات نمو أحد عشر نوع من الاجرام
في محافظات القطر للفترة ٧٩-١٩٩٠

المحافظة	٠٫٥+ فأكثر	+٠٫٤ - ٠٫٠	٠٫٠ - ٠٫٤-	٠٫٥- فأقل
دهوك	٠	٢	٤	٥
نينوى	١	٥	٣	٢
السليمانيه	١	٤	٣	٣
التأميم	٣	١	٥	٢
أربيل	٠	٤	٤	٣
ديالى	١	٤	٤	٢
الانبار	٤	٤	٣	٠
بغداد	٣	٣	٣	٢
بابل	٣	٣	٤	١
كربلاء	٣	٣	٣	٢
واسط	٢	٣	٥	١
صلاح الدين	٧	٤	٠	٠
النجف	١	٣	٦	١
القادسيه	٣	٣	٥	٠
المثنى	١	٢	٥	٣
ذي قار	٢	٣	٦	٠
ميسان	١	٣	٣	٤
البصره	١	٤	٤	٢
القطر	٤	٢	٤	١

جدول رقم (٧)

تراتب المحافظات حسب مجموع معاملات النمو
لاحد عشر نوعا من الجريمه

٧٩-١٩٨٧ المحافظة		المحافظة ٧٩-١٩٩٠
٥ر٨٥٣	صلاح الدين	٦ر٦٧٧ صلاح الدين
٥ر١٢٣	نينوى	٣ر١١٠ الانبار
٤ر٨١٠	ذي قار	١ر٩٨٠ القادسيه
٤ر٦٠٦	الانبار	١ر٥٦٤ بابل
٢ر٦٥٦	القادسيه	١ر٥٣٤ كربلاء
٢ر٥٨٣	المثنى	٠ر٣٢٨ بغداد
١ر٧٢٠	التاميم	٠ر٢٨٣ نينوى
١ر٥١٠	كربلاء	-٠ر٠٣٢ ذي قار
١ر٤٧٠	ديالى	-٠ر٣٤٩ النجف
٠ر٩١٨	البصره	-٠ر٣٧٢ واسط
٠ر٦٦٤	النجف	-٠ر٤٣٧ التاميم
٠ر٣٧٦	أربيل	-١ر٢٨٠ السليمانيه
٠ر٣٥٨	ميسان	-١ر٢٨٠ ديالى
٠ر٠٣٩	بابل	-١ر٣٩٥ البصره
-٠ر٢٥٩	بغداد	-١ر٩٣٠ ميسان
-٠ر٣٢٦	السليمانيه	-٢ر٠١٥ المثنى
-٢ر٣٣٦	واسط	-٢ر٩٦٠ أربيل
-٢ر٧٤٦	دهوك	-٤ر٦٨٥ دهوك

جدول رقم (٨)
التراتب الاجمالي لمحافظات القطر

المحافظة	معامل نمو ٧٠-١٩٨٧	معامل نمو ٧٩-١٩٩٠	تراتب حسب النسبه	عدد الجرائم	مجموع التراتب
الانبار	٢	٤	٢	٢	١٠
صلاح الدين	١	١	٧	٧	١٦
نينوى	٧	٢	٤	٤	١٧
القادسيه	٣	٥	٣	٦	١٧
ذي قار	٨	٣	٥	١٢	٢٨
كربلاء	٥	٨	١١	٨	٣٢
البصره	١٤	١٠	١	٩	٣٤
بابل	٤	١٤	١٨	٣	٣٩
تاميم	١١	٧	٨	١٣	٣٩
النجف	٩	١١	١٠	١١	٤١
ديالى	١٣	٩	١٥	٥	٤٢
واسط	١٠	١٧	٦	١٠	٤٣
بغداد	٦	١٥	١٣	١	٤٥
المثنى	١٦	٦	١٢	١٦	٥٠
أربيل	١٧	١٢	٩	١٤	٥٢
السليمانيه	١٢	١٦	١٦	١٥	٥٩
ميسان	١٥	١٣	١٤	١٧	٥٩
دهوك	١٨	١٨	١٧	١٨	٧١

خـــارطـــة رقـــم (١)

التوزيع الجغرافي لعدد الجرائم في القطر عام ١٩٧٩

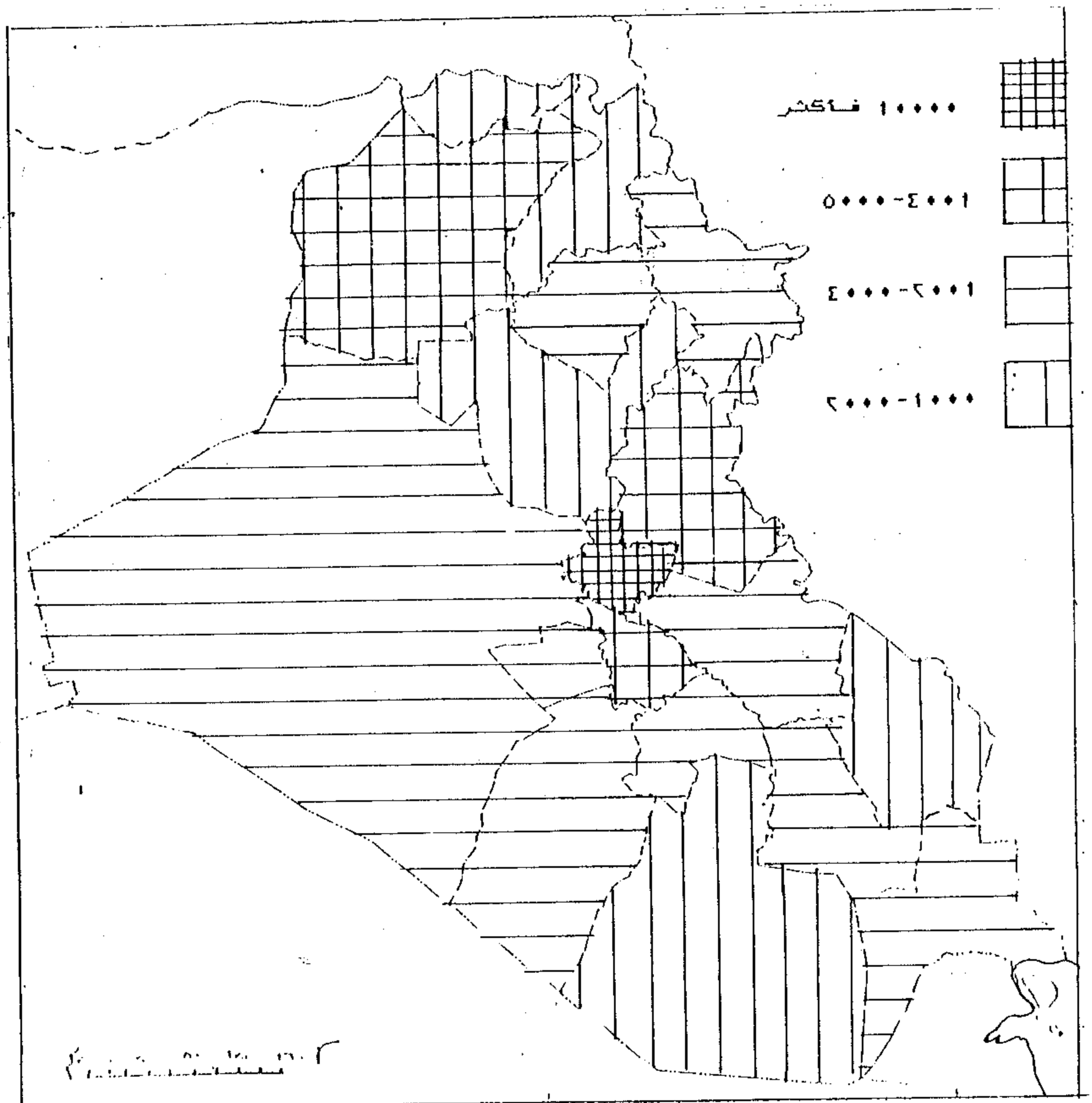

خـــارطـــة رقـــم (٢)

التوزيع الجغرافي لعدد الجرائم في القطر عام ١٩٨٥

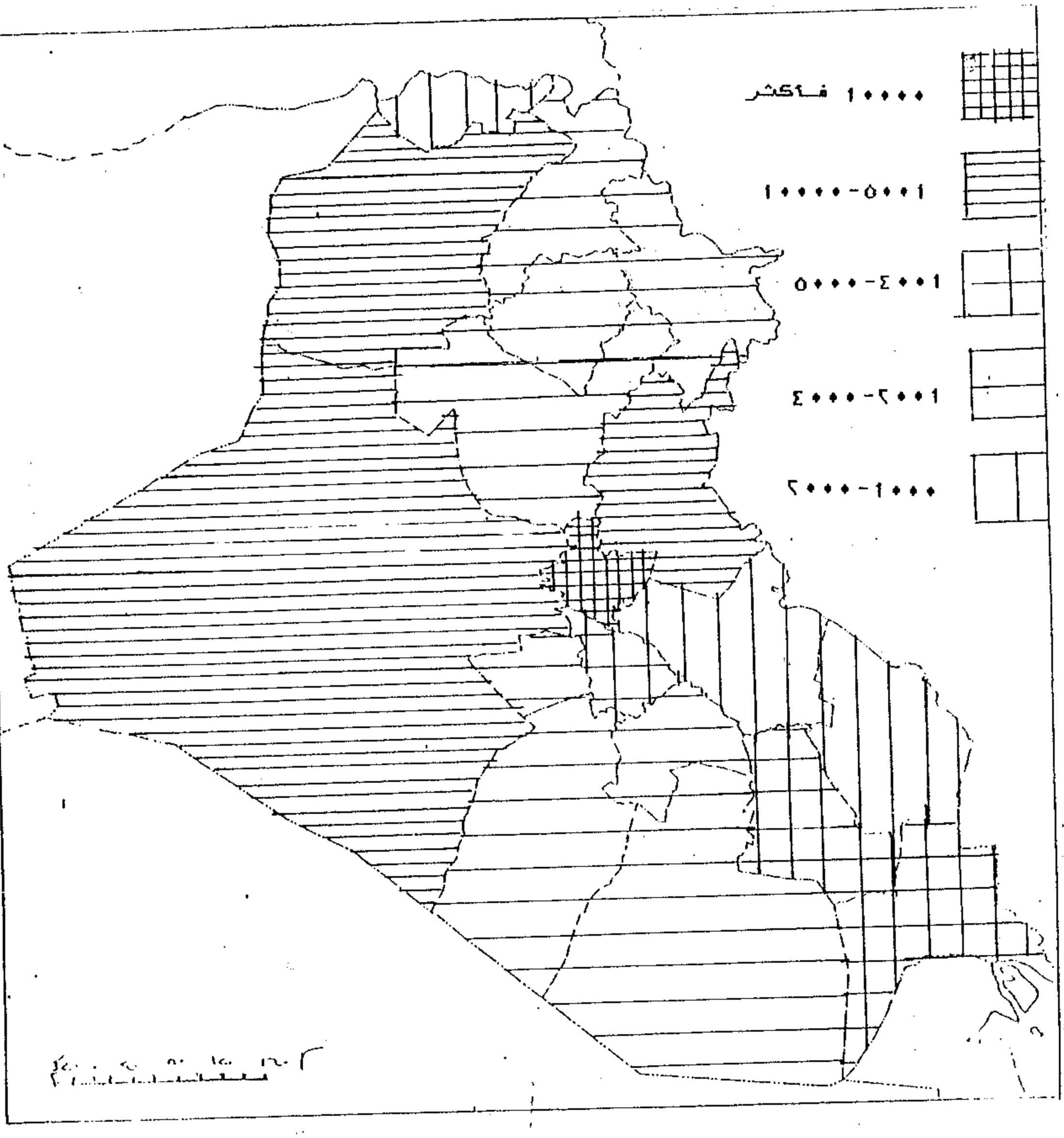

خـــارطـــة رقـــم (٣)

التوزيع الجغرافي لعدد الجرائم في القطر عام ١٩٩٠

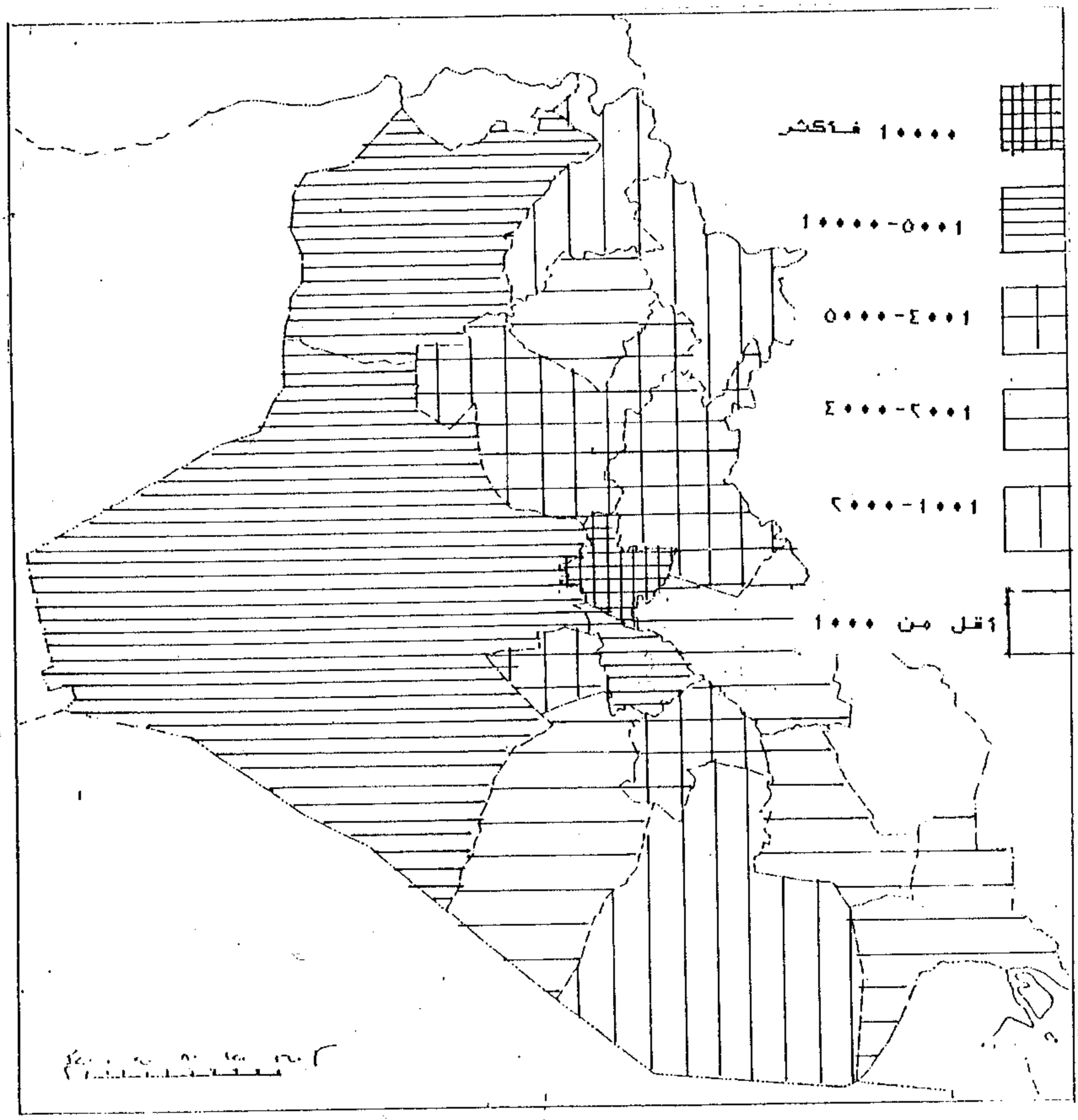

خـــارطـــة رقـــم (٤)

التوزيع الجغرافي لنسب الجريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمه عام ١٩٧٩

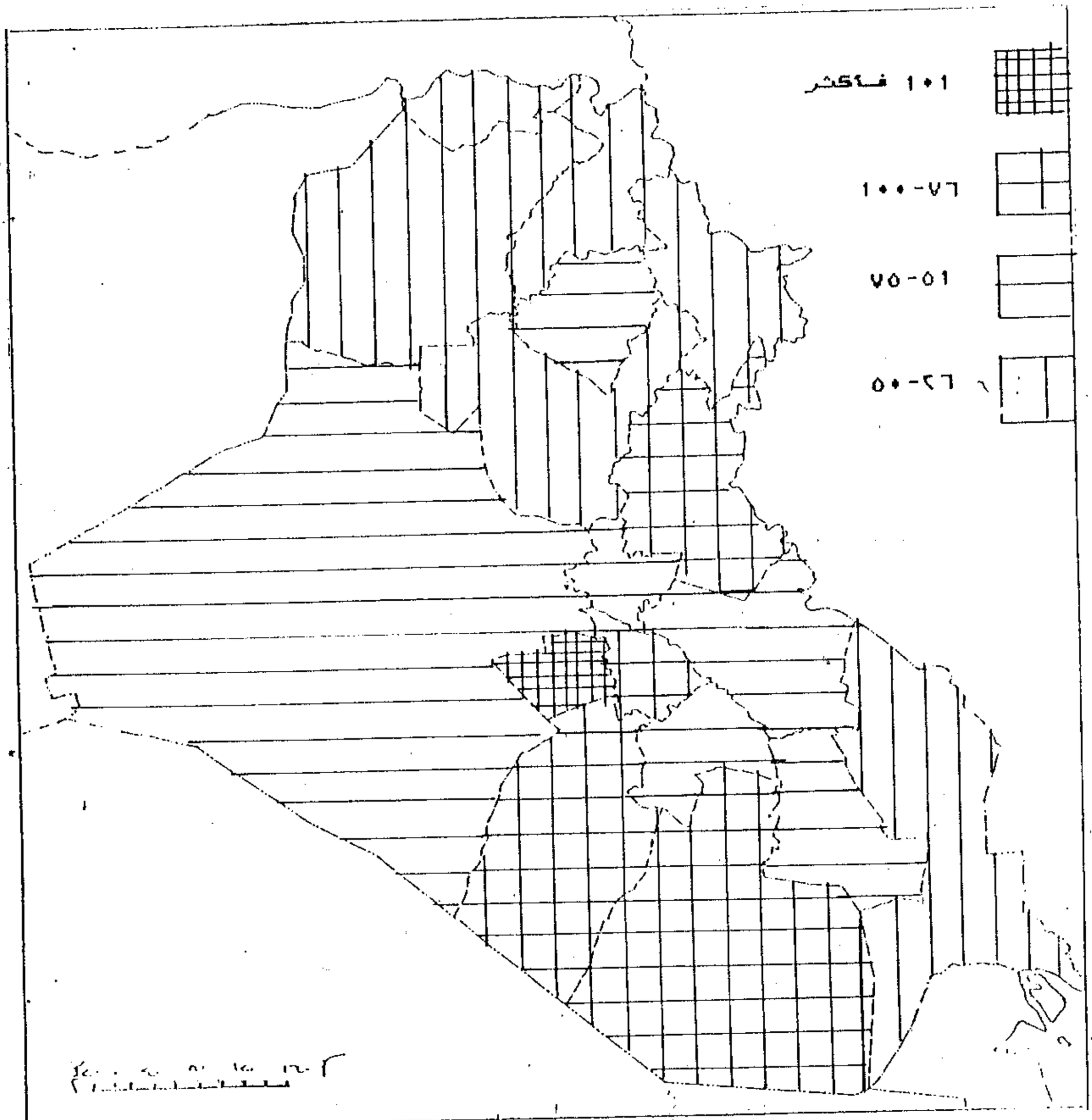

خـــارطـــة رقـــم (٥)

التوزيع الجغرافي لنسب الجريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمه عام ١٩٨٥

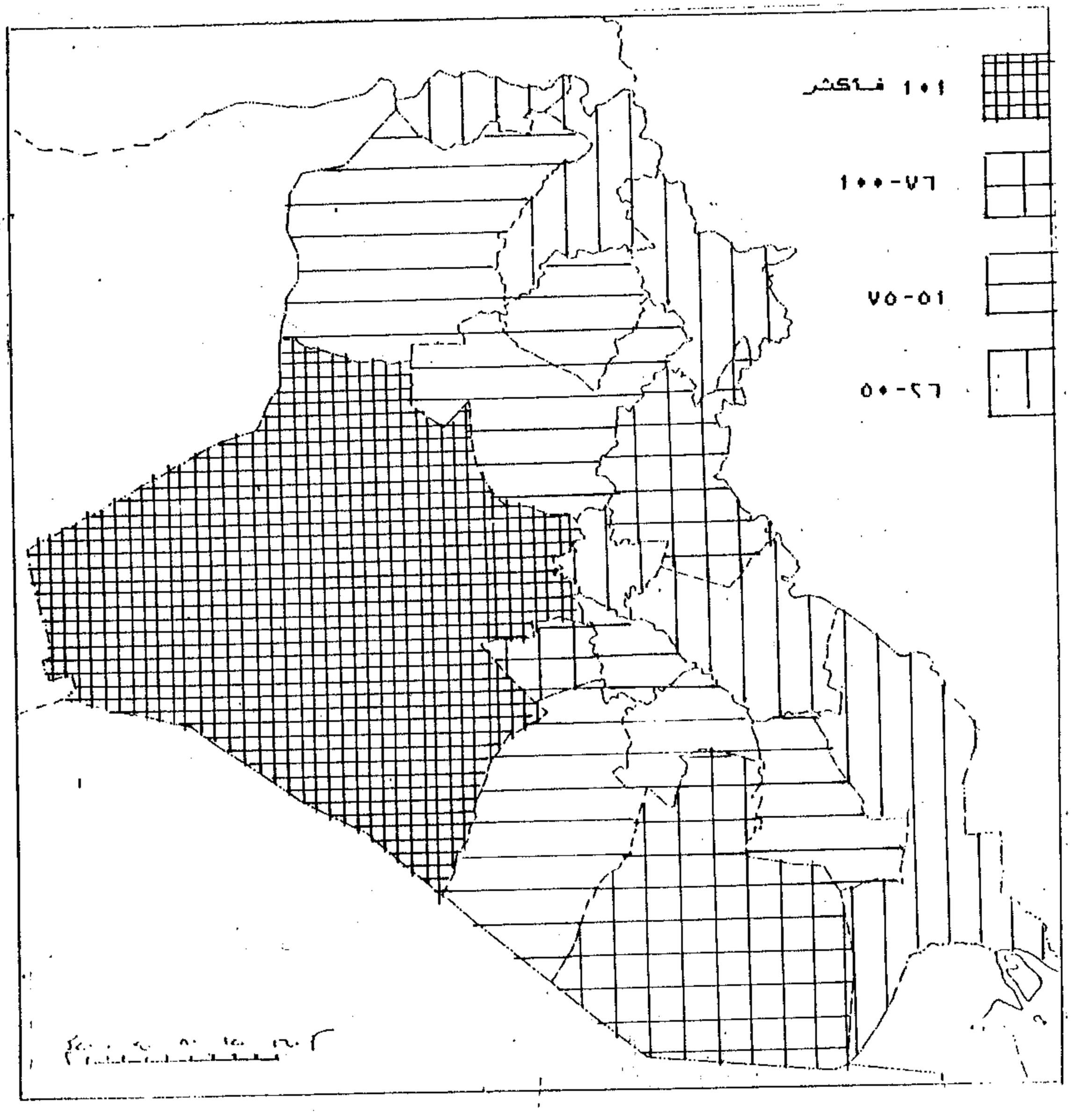

خـــارطـــة رقـــم (٦)

التوزيع الجغرافي لنسب الجريمة لكل ١٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٠

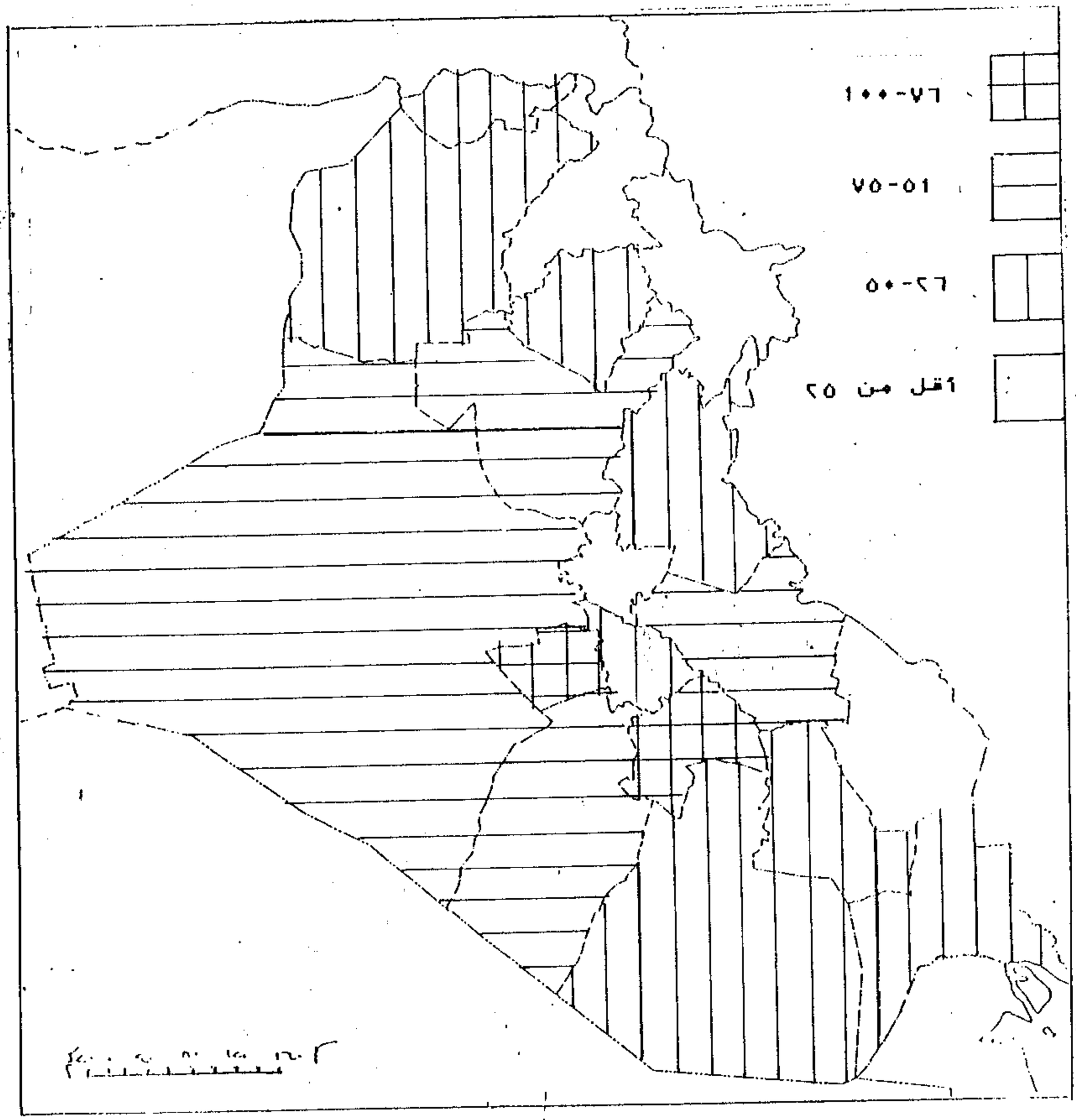

خـــارطـــة رقـــم (٧)

التوزيع الجغرافي لمعامل نمو عدد الجرائم في القطر

١٩٧٩ - ١٩٩٠

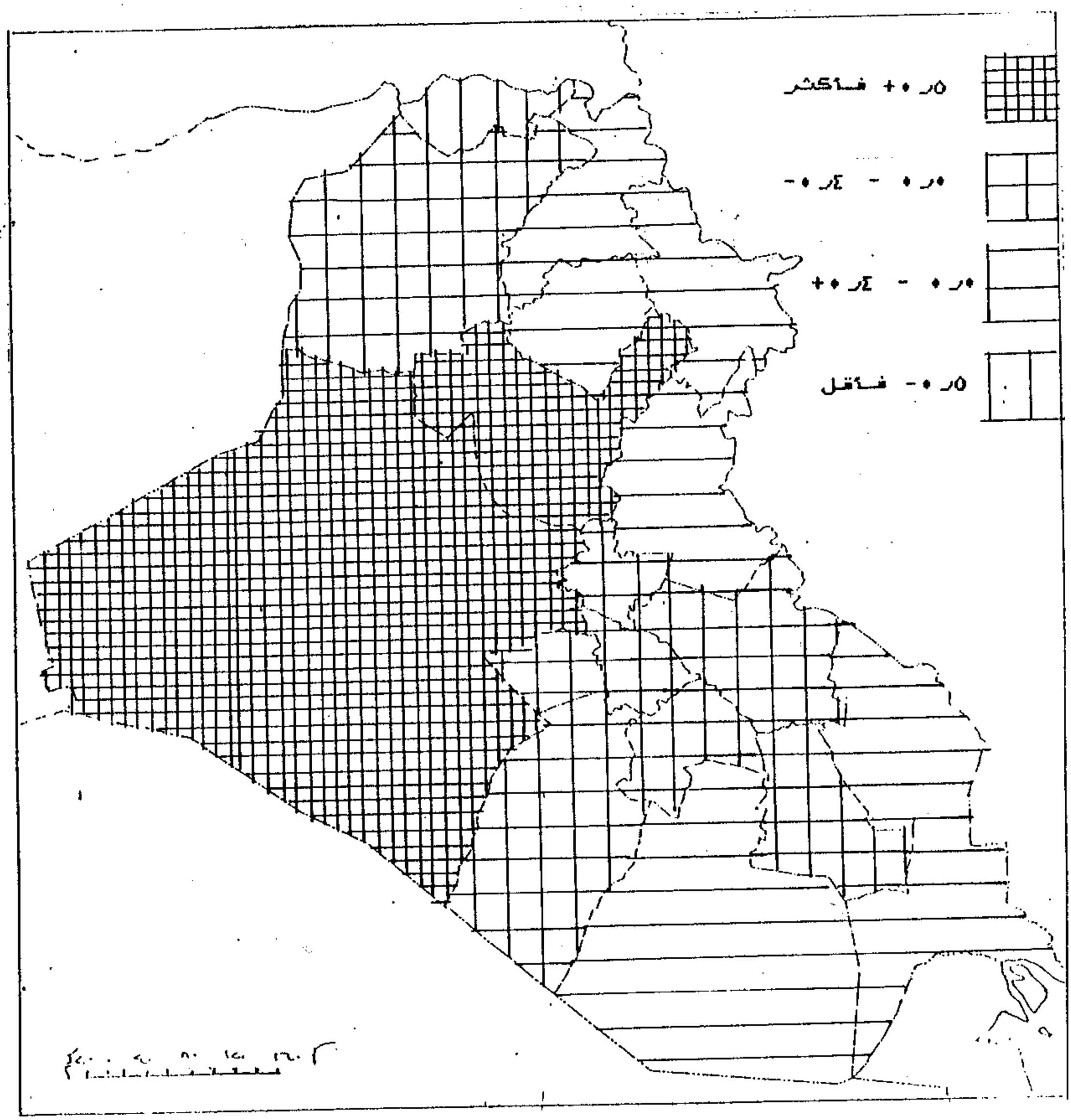

خـــارطـــة رقـــم (٨)

التوزيع الجغرافي لمعامل نمو نسبة الجريمة للسكان

في محافظات القطر ١٩٧٩ - ١٩٩٠

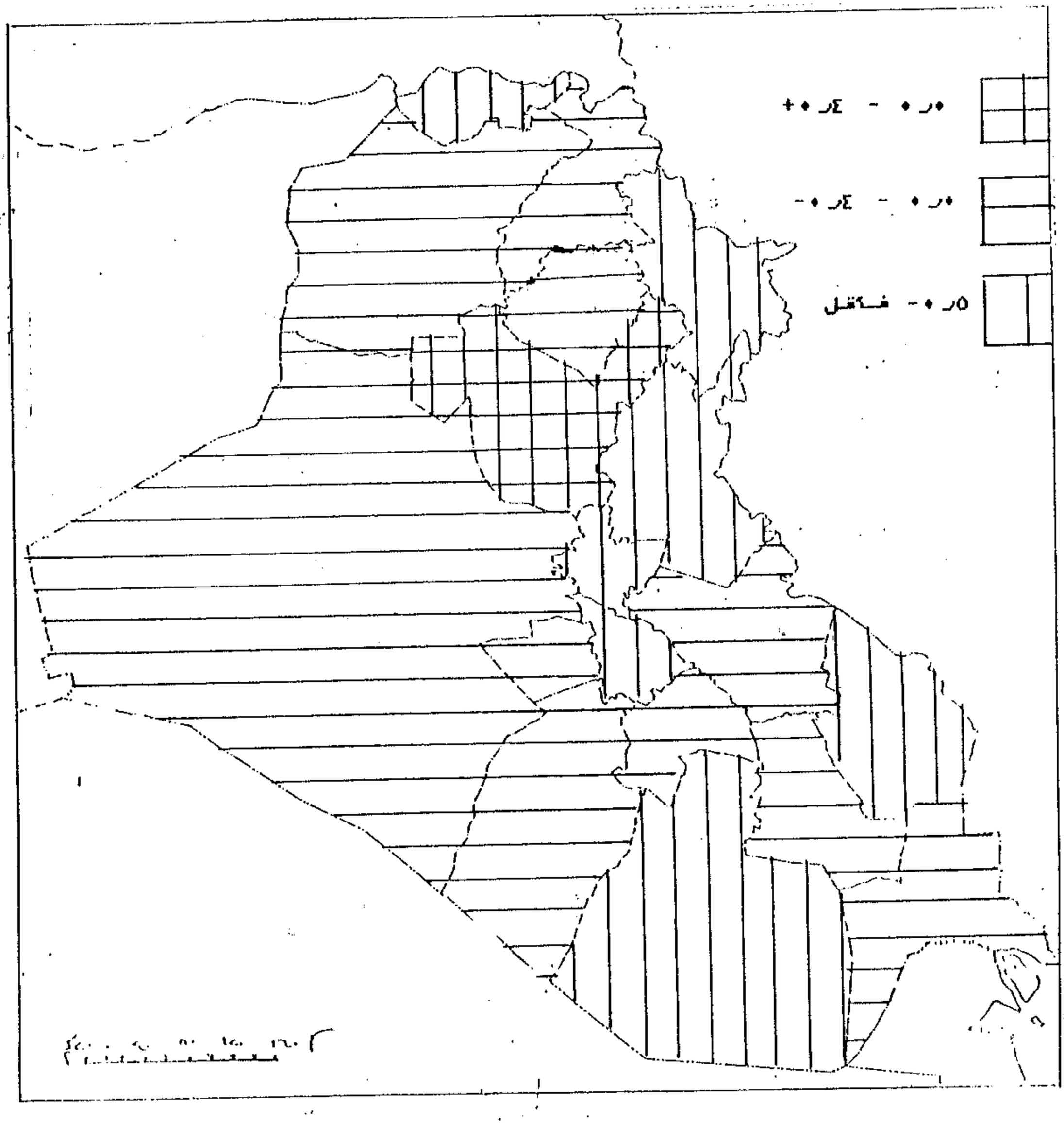

خـــارطـــة رقـــم (٩)

التوزيع الجغرافي لمعامل نمو جريمة الجرح والضرب

والايذاء العمد في محافظات القطر ٧٩-١٩٩٠

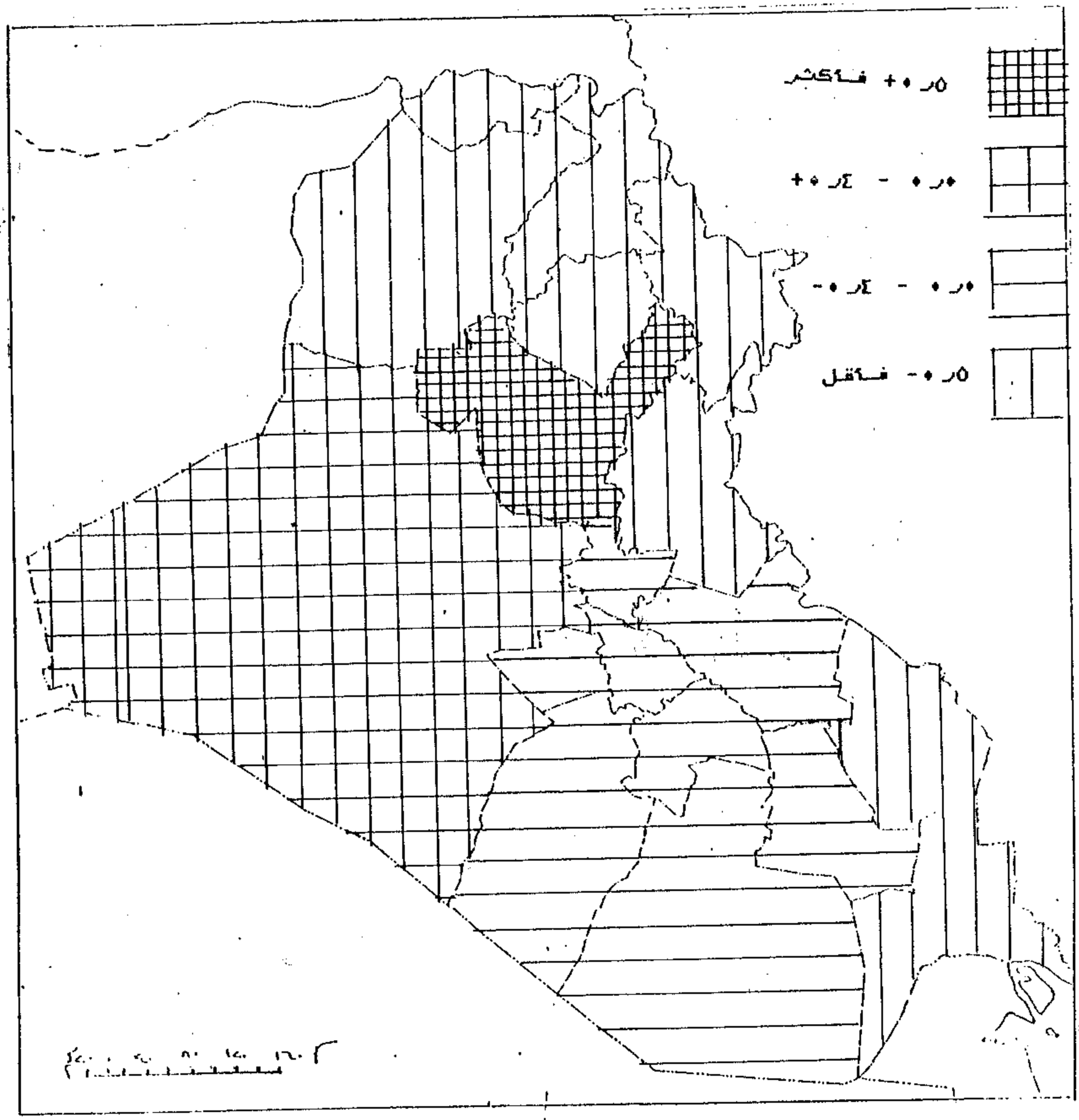

خـــارطـــة رقـــم (١٠)

التوزيع الجغرافي لمعامل نمو جريمة السرقة

في محافظات القطر ٧٩-١٩٩٠

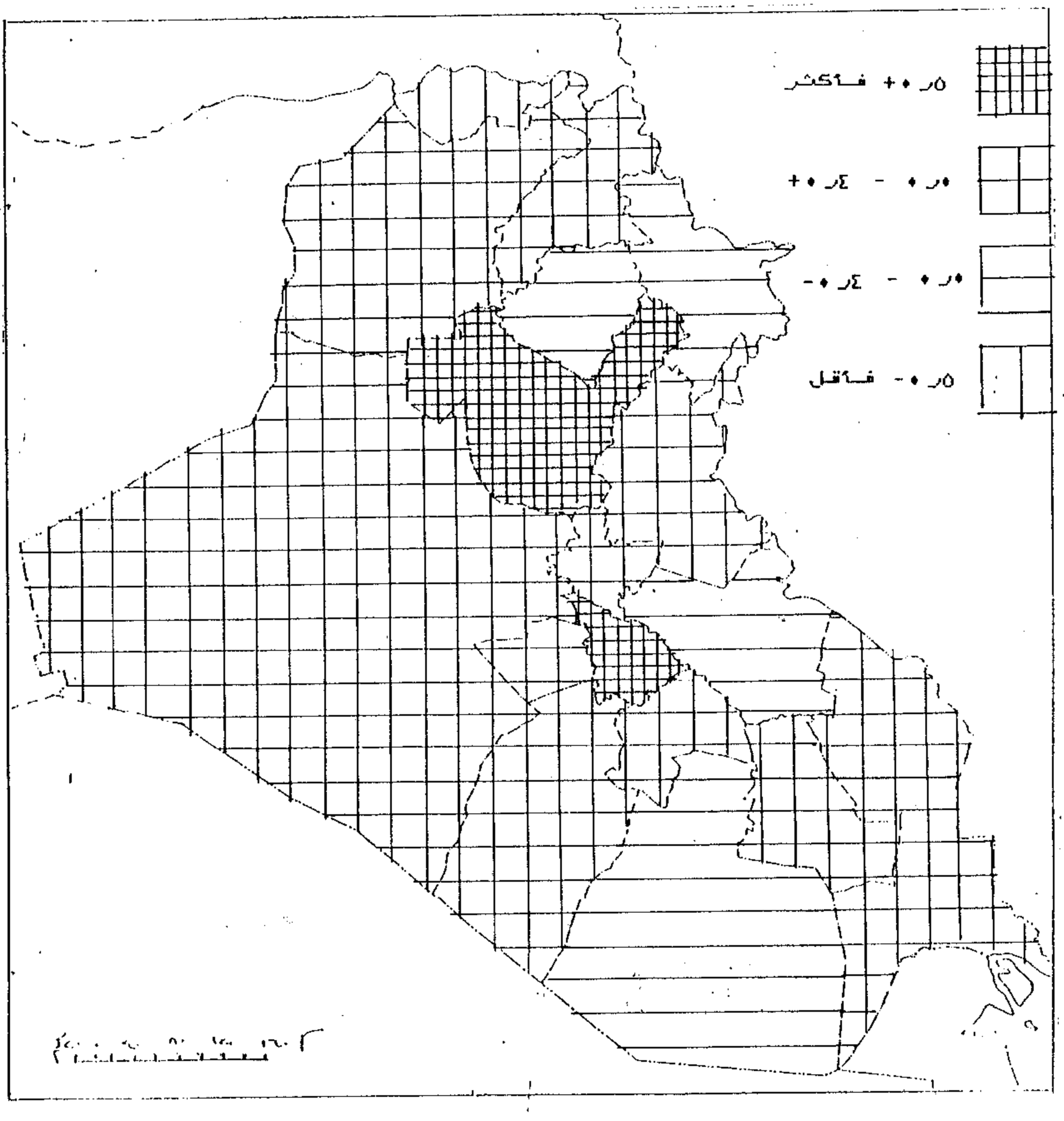

خـــارطـــة رقـــم (١١)

التوزيع الجغرافي لمعامل نمو جريمة القذف والسب

في محافظات القطـــر ٧٩-١٩٩٠

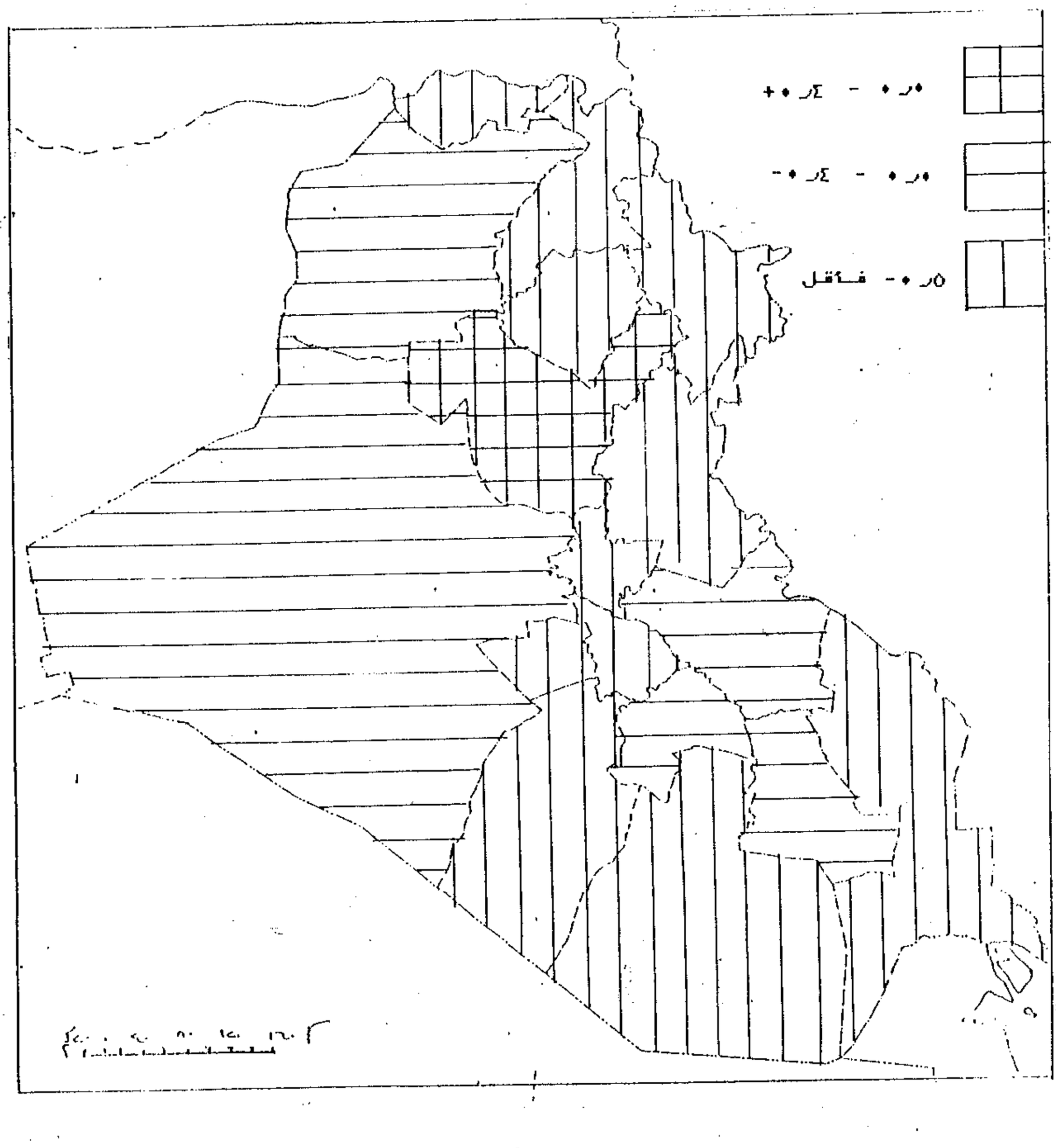

خـــارطـــة رقـــم (١٢)

التوزيع الجغرافي لمعامل نمو جريمة التقديد

في محافظات القطر ٧٩-١٩٩٠

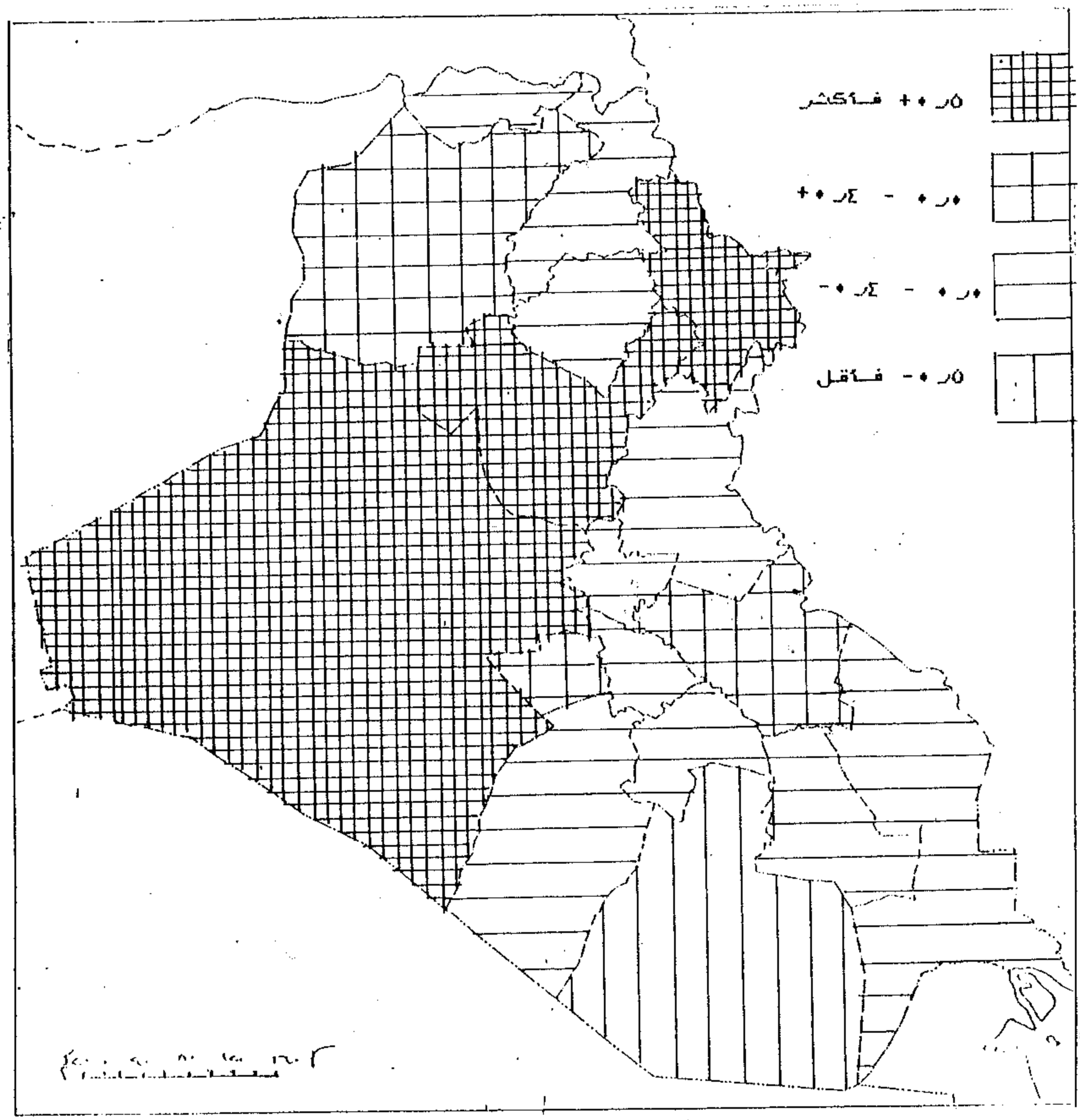

خـــارطـــة رقـــم (١٣)

التوزيع الجغرافي لمعامل نمو جريمة الاحتيال

في محافظات القطر ٧٩-١٩٩٠

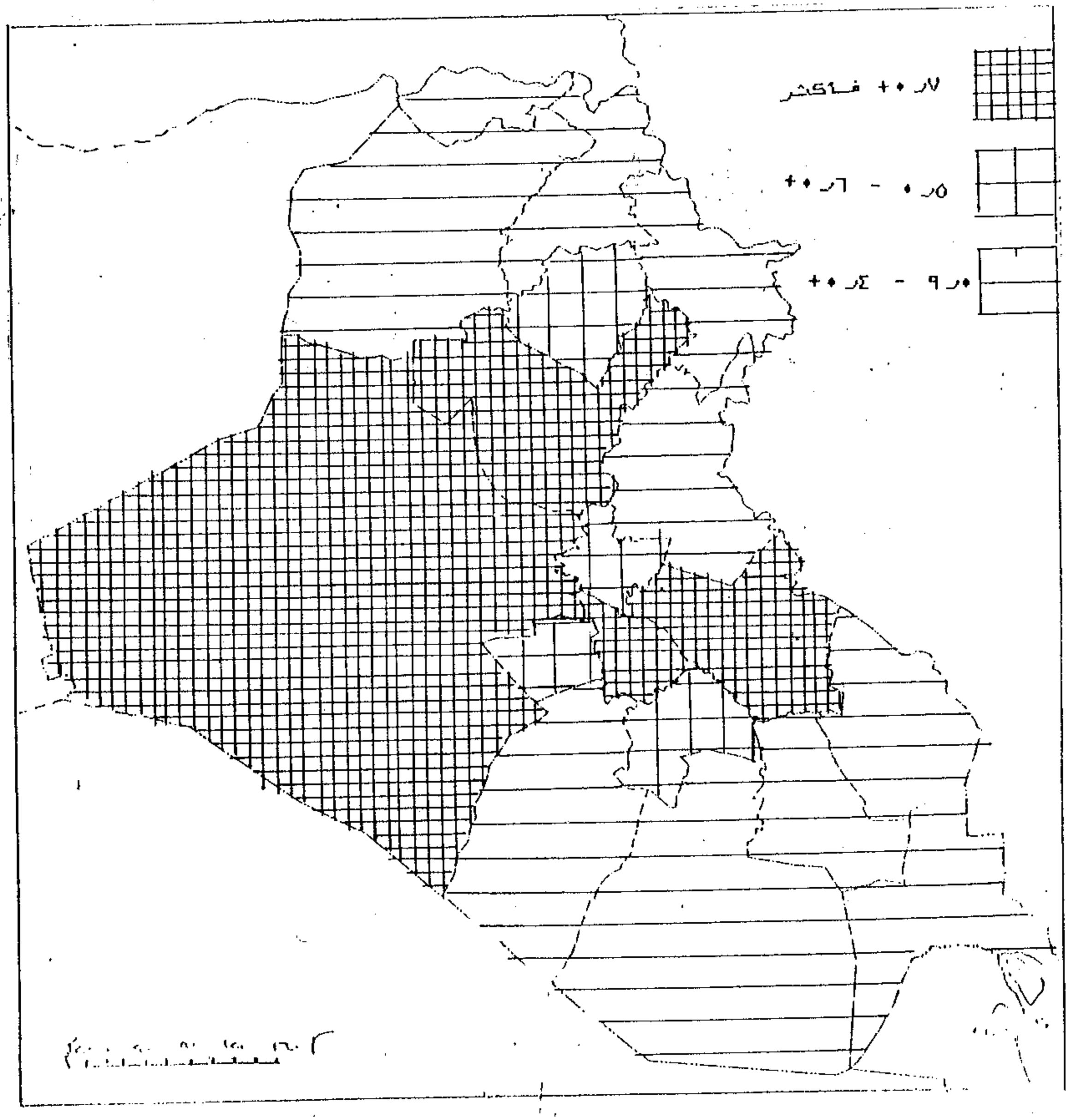

خـــارطـــة رقـــم (١٤)

التوزيع الجغرافي لمعامل نمو جريمة الاعتداء

على الموظفين في محافظات القطر ٧٩-١٩٩٠

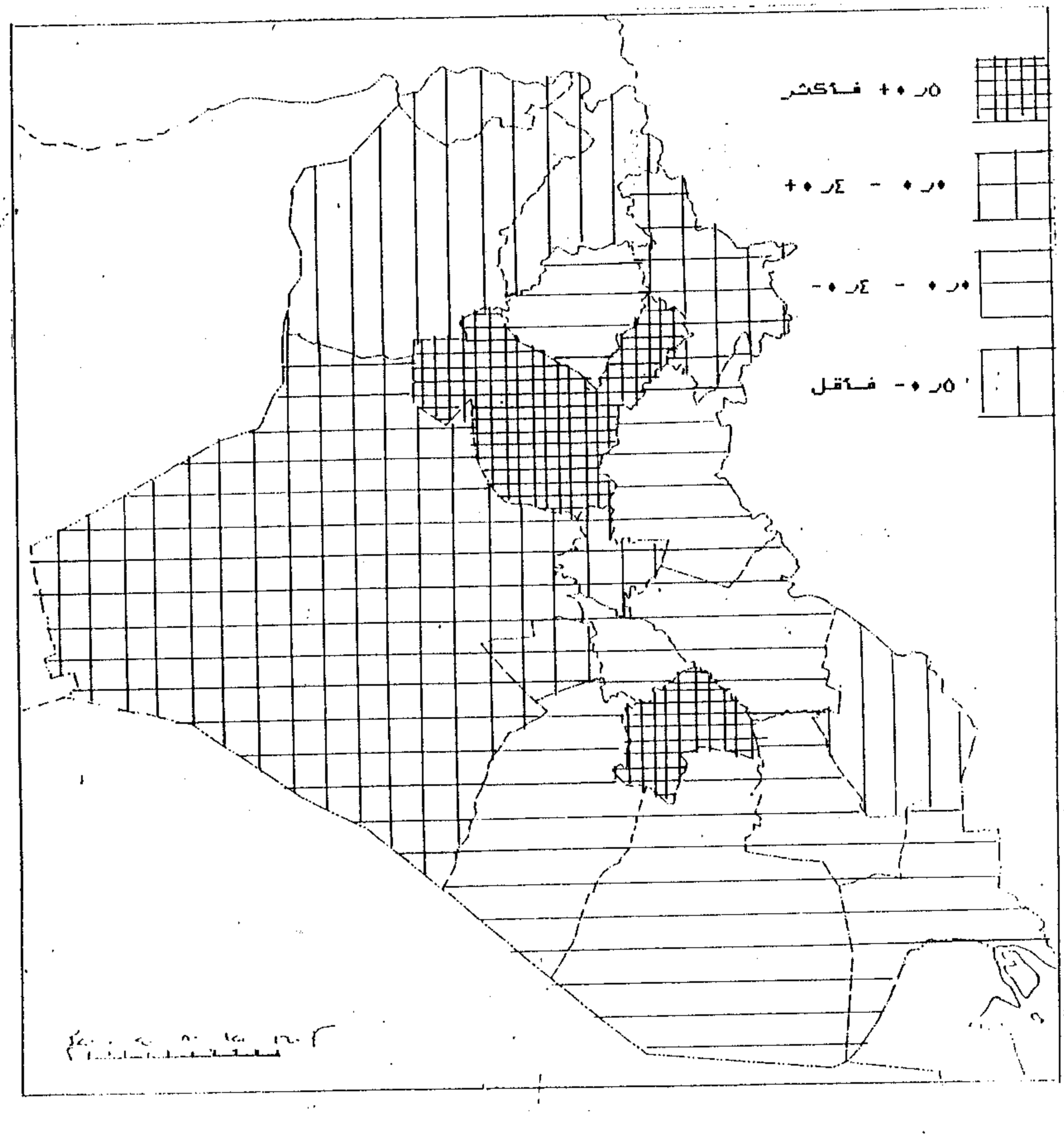

خـــارطـــة رقـــم (١٥)

التوزيع الجغرافي لمعامل نمو جريمة القتل العمد

في محافظات القطر ٧٩-١٩٩٠

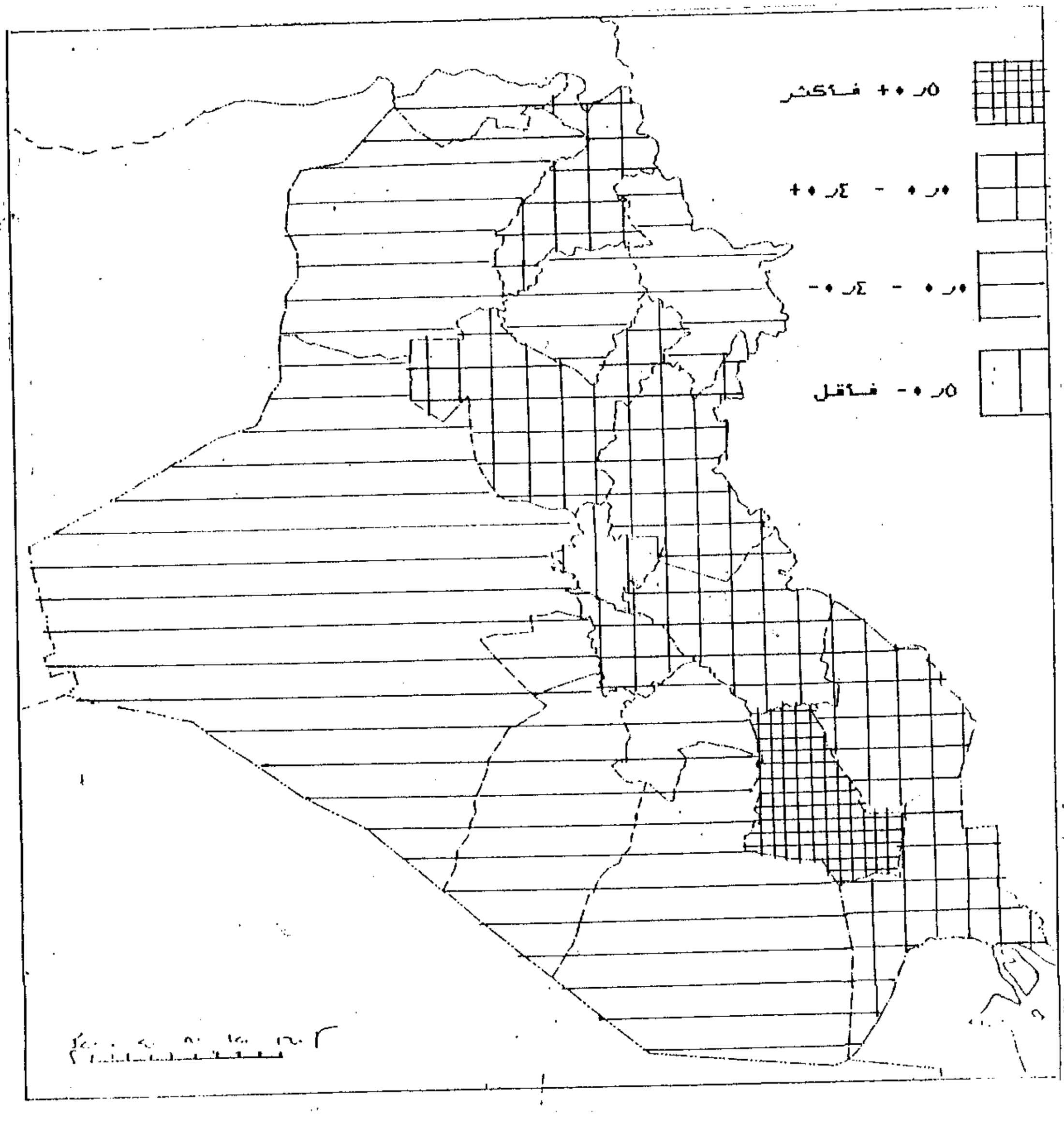

خـــارطـــة رقـــم (١٦)

التوزيع الجغرافي لمعامل نمو تنظيم الحياة الاقتصادية

في محافظات القطـــر ٧٩-١٩٩٠

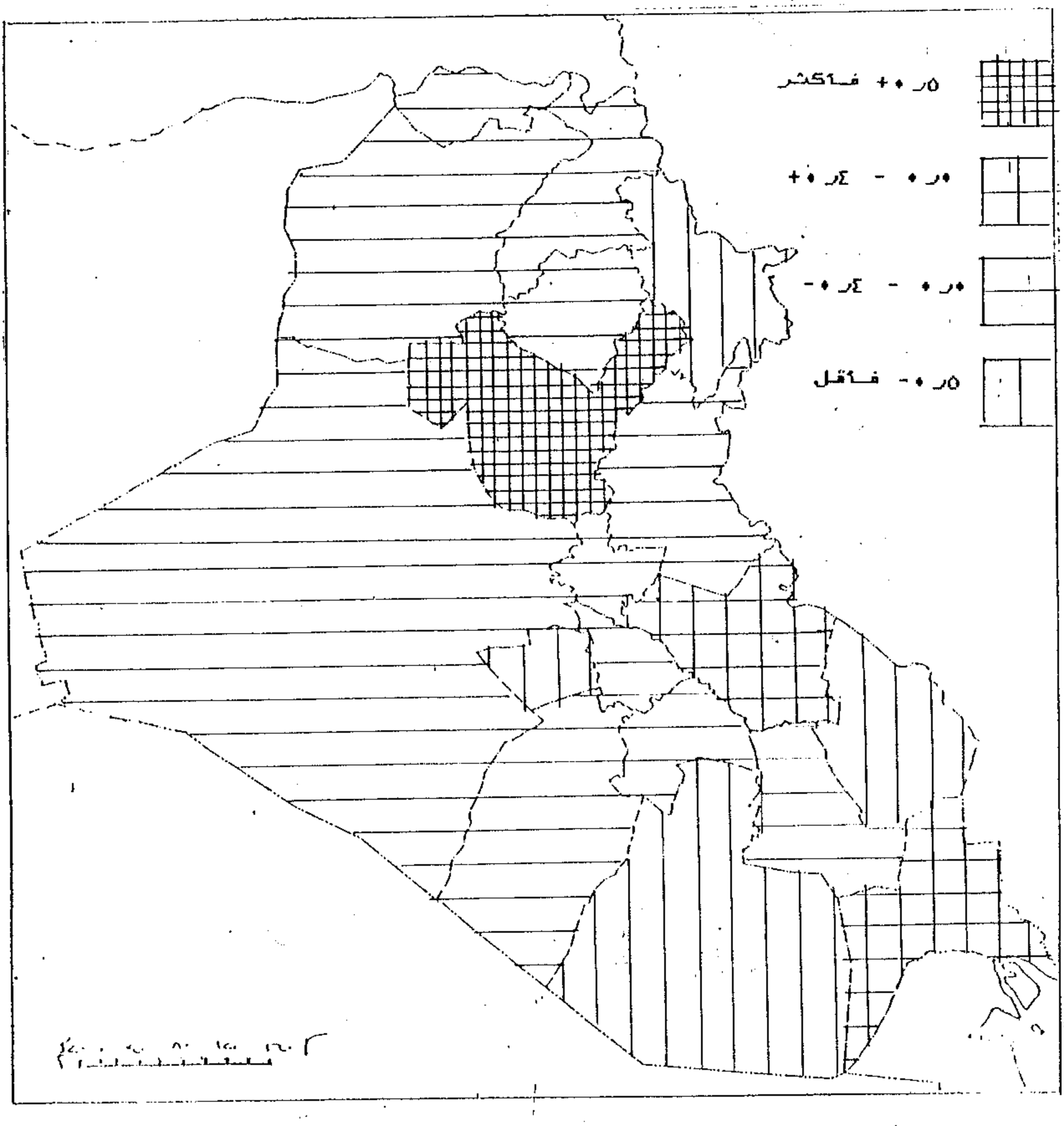

خـــارطـــة رقـــم (١٧)

التوزيع الجغرافي لمعامل نمو جريمة التخريب وإتلاف

الممتلكات العامة في محافظات القطر ٧٩-١٩٩٠

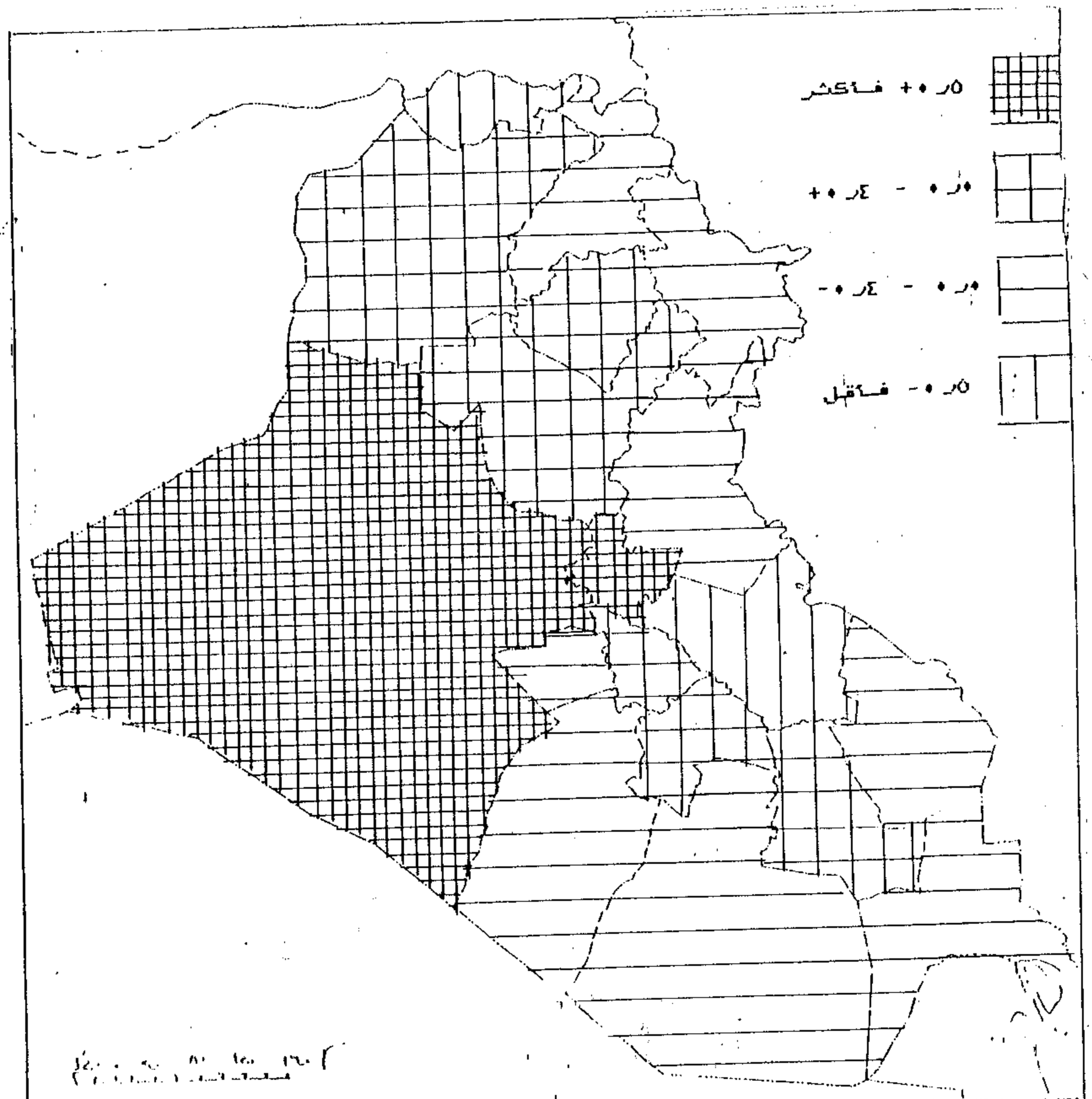

خـــارطـــة رقـــم (١٨)

التوزيع الجغرافي لمعامل نمو جرائم اللواط والاغتصاب

وهتك العـــرض في محـافظـات القطـر ٧٩-١٩٩٠

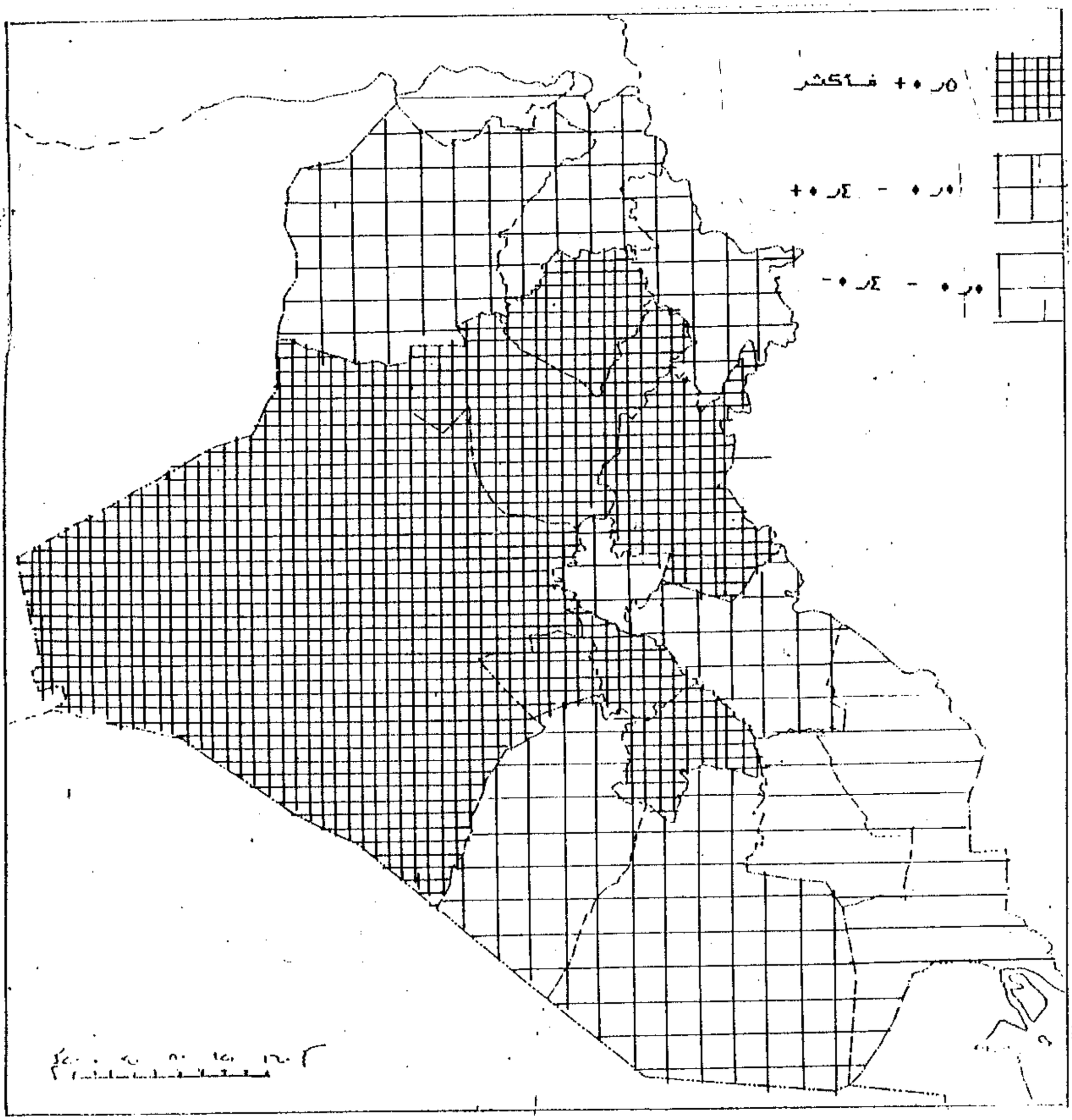

خـــارطـــة رقـــم (١٩)

التوزيع الجغرافي لمعامل نمو جريمة البغاء والسمسرة

في محافظات القطر ٧٩-١٩٩٠

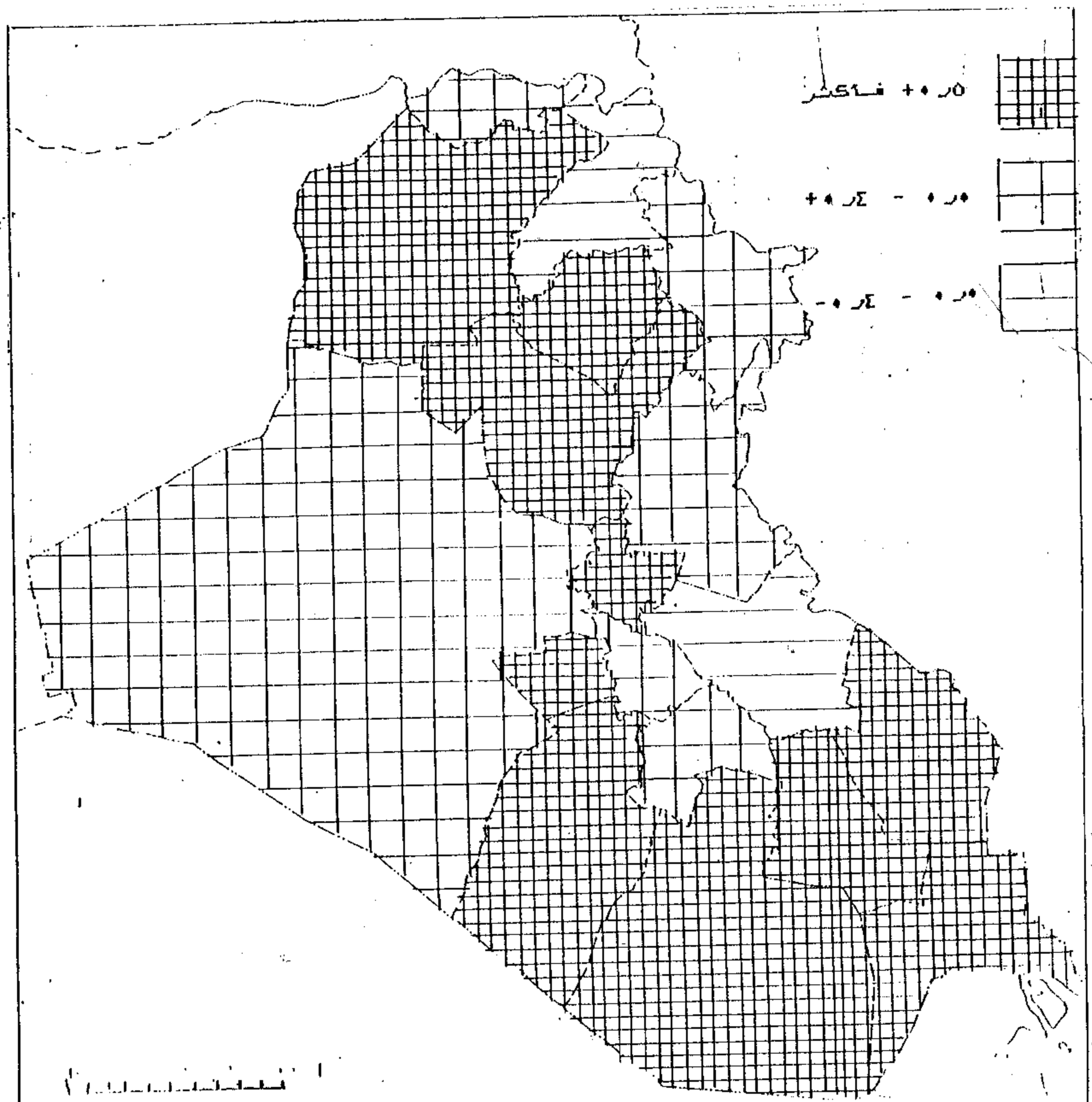

خـــارطـــة رقـــم (٢٠)

أقـــالـيـــم الـجـريـمـــة فـي الـعـــراق ١٩٧٩ - ١٩٩٠